



Distr.
GENERAL

A/39/635
13 November 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الانسان في غواتيمالا

مذكرة من الامين السام

يتشرف الامين السام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت عن حالة حقوق
الانسان في غواتيمالا الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة
٥٣/١٩٨٤ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ .

مرفق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا
أعدده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ - ١٨	أولا - مقدمة
٦	١٩ - ١٣٧	ثانيا - الحقوق المدنية والسياسية
٦	١٩ - ١٠٢	ألف - الحقوق المدنية
٦	١٩ - ٧٢	١ - حق الحياة والسلامة الشخصية
٢١	٧٣ - ٨٥	٢ - الحق في الحرية الشخصية
٢٤	٨٦ - ١٠٢	٣ - حرية الانتقال والاقامة
٢٩	١٠٣ - ١٣٧	باء - الحقوق السياسية
٢٩	١٠٣ - ١٣٠	١ - حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات ..
٣٨	١٣١ - ١٣٧	٢ - حرية التعبير والحرية الدينية
٤٠	١٣٨ - ١٨٩	ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٤٠	١٣٨ - ١٦٦	ألف - مستوى المعيشة
٤٨	١٦٧ - ١٨٩	باء - اللاجئون
٥٥	١٩٠ - ١٩٣	رابعا - النتائج والتوصيات

التذييلات

٥٨٥٣/١٩٨٤	الأول - لجنة حقوق الانسان - الدورة الأربعون القرار
٦١	الثاني - خريطة تبين تنقلات المقرر الخاص في غواتيمالا

أولا - مقدمة

١- نظرت لجنة حقوق الانسان في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا في دورتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين عندما اعتمدت المقرر ١٢ (د-٣٥) والقرارين ٣٢ (د-٣٦) و ٣٣ (د-٣٧) على التوالي . وفي هذا القرار الأخير رجحت اللجنة من الأمين العام أن يقيم اتصالات مباشرة مع حكومة غواتيمالا وأن يقدم تقريرا عن هذه الاتصالات الى الجمعية العامة . وأحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير (A/36/705) ورجحت في مقررها ٣٦/٤٣٥ من حكومة غواتيمالا زيادة التعاون مع الأمين العام في جهوده من أجل إقامة هذه الاتصالات .

٢- وفي دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٢ كان معروضا على اللجنة المعلومات التي جمعت عن الحالة في غواتيمالا وضمت في الوثيقة E/CN.4/1501 واتخذت القرار ٣١/١٩٨٢ . ووفقا لهذا القرار طلب الى رئيس اللجنة أن يعين بعهد التشاور مع المكتب مقرا خاصا لاجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في هذا البلد تعرض على اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين .

٣- وفي دورتها السابعة والثلاثين دعت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/١٨٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ حكومة غواتيمالا والأطراف الآخرين المعنيين الى التعاون مع المقرر الخاص ورجحت من لجنة حقوق الانسان أن تدرس بعناية تقريرها الخاص وأن تنظر في ضوء ذلك التقرير في اتخاذ المزيد من الخطوات لتأمين حقوق الانسان والحريات الأساسية في غواتيمالا .

٤- وأعربت لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٣ عن خيبة أملها لأنه لم يكن في وسع مقرر خاص للجنة اجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا ورجحت مرة أخرى أن يقوم الرئيس بأقل ما يمكن من التأخير وبعد التشاور مع المكتب بتميين مقرر خاص للجنة ورجحت أن يقدم المقرر الخاص تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين وتقريراً نهائياً الى اللجنة في دورتها الأربعين .

٥- وقرر رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجنة بعد مشاورات أجراها مع المكتب تعيين الفايكاونت كولفيل أوف كولروس (مستشار الملكة) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مقرا خاصا سمح به القرار المذكور في الفقرة ٤ أعلاه . وقد أعرب الفايكاونت كولروس عن استعدادة للعمل بهذه الصفة .

٦- وعملا بالفقرة ٩ من القرار ٣٧/١٩٨٣ قدم المقرر الخاص تقريرا مؤقتا الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة وتقريراً نهائياً الى الدورة الأربعين للجنة حقوق الانسان

وفي هذا الصدد اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٨/١٠٠، واعتمدت لجنة حقوق الانسان القرار ١٩٨٤/٥٣ ويرد نص هذا القرار في التذييل الأول .

٧ - وقد تجددت بذلك ولاية المقرر الخاص بقرار اللجنة ١٩٨٤/٥٣، وقد ثبت هذا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/١٣٧. وقد وضع قرار اللجنة جزئيا على الاقل على أساس التوصيات الواردة في التقرير السابق. ويرد هنا تقرير عن مدى تنفيذ تلك التوصيات. والقرار مهم أيضا لأنه حدد اختصاصات المقرر الخاص بوضوح. وترجو فسي الفقرة ١٤ من المنطوق من المقرر الخاص أن يقدم تقريرا عن "التطورات اللاحقة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا، مراعيًا فيه ما يستجد من تطورات تتعلق بالتوصيات الواردة في تقريره وكذلك المعلومات المستقاة من مصادر أخرى موثوقة". وكان من بين هذه المصادر الأخرى جريدة يومية تصل بانتظام تقريبا الى جنيف ومجموعة من النشرات الأخرى تحتوي على أنباء وآراء من أشخاص كثيرين. وقد تلقى المقرر الخاص بلاغات من الحكومة ومن الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا (التجمع الشامل للمفاورين) وفروعه، ومن منظمات غير حكومية وأفراد في بلدان عديدة، ومجموعتين منتظميتين من المواد الاخبارية تنشران في المكسيك ومانافوا وكما سيتضح حاول المقرر الخاص التحقيق في بعض المعلومات المقدمة ليري ان كانت موثوقة.

٨ - وكانت فقرة القرار مفيدة أيضا في الاشارة الى مدى التقرير وكذلك منهجيته. وقد وجه انتقاد شديد في العام الماضي الى كلا هذين الجانبين، بيد أن من المستحيل تفسير هذه الفقرة على انها تتطلب تقييما شاملا للاحصاءات كاحصاءات الأشخاص الذين قتلوا أو اختفوا خلال السنوات الست أو السبع الأخيرة. ويأمل المقرر الخاص في أن يكون على صواب بقصر هذا التقرير على الأحداث التي وقعت في عام ١٩٨٤.

٩ - وقد غطت التوصيات جوانب ايجابية في مضار حقوق الانسان وأمثلة على انتهاكات حقوق الانسان. ففي الجانب الايجابي استمر تنفيذ التنمية الريفية التي تنسقها لجنة التعمير القومي، ويستمر منح سندات ملكية الأرض مما أحدث تقدما نحو تمكين بعض سكان البلد من الارتفاع فوق الحد الأدنى للزراعة الكافية، ويتم توفير التعليم التقني والمرافق والهيكل الاساسية التعليمية والصحية مثل الطرق والامداد بالمياه في المزيد من الأماكن.

١٠ - وقد جرت المرحلة الأولى من العملية الانتخابية التي أدت الى اقامة جمعية تأسيسية في ١ آب/اغسطس ١٩٨٤ بصلاحيات محدودة لاعداد دستور جديد، وهي المرحلة الثانية للقانون الانتخابي والتدابير الرامية الى توفير الحماية القضائية لحقوق الانسان الأساسية. وقد أدت المحكمة الانتخابية العليا واجباتها بمهارة ونزاهة واشتركت في الانتخابات أحزاب الوسط واليمين.

١١- ولا تزال هناك أمثلة عديدة ظاهرة لانتهاكات حقوق الانسان في حالات فردية ولا سيما عمليات القتل والاختفاء والاصابة بجراح ، ولا تتوفر لدى المقرر الخاص معلومات عن عدد الحالات التي تم حلها ولكن هناك العديد من الحالات لم يحل بعد . وقد بذلت محاولة لانشاء منظمة تسمى لجنة السلم كان يمكن أن تقوم بدور مفيد في المساعدة على حل مسألة الادعاءات ولكنها فشلت تماما حتى الآن في أداء مهمتها .

١٢- وقد صدر عفو عن الأشخاص الذين أصدرت المحاكم الخاصة أحكاما ضدهم والذين كانوا لا يزالون يقضون مدة العقوبة وأطلق سراحهم .

١٣- لا يبدو ان حرية الكلام والنشر تعاني من أى انتهاك جديد بالاهتمام .

١٤- ويبدو أن أنشطة نقابات العمال ، حسب المعلومات الحالية ، مقيدة جدا كما يبدو وجود تلك النقابات محفوقا بالخطر .

١٥- ولا يزال الكثير جدا من اللاجئين في المكسيك وهم في سبيل الابعاد من المنطقة القريبة مباشرة من الحدود ، وعاد عدد معين منهم الى غواتيمالا حيث يجري اعادة توظيفهم . وتوجد اعداد أصغر في هندوراس وبليز ، وهم يبدو انهم يميلون الى العودة ويواصل اللاجئون في الداخل - المشردون - الخروج من مخابئهم ويجري اعادة توظيفهم ، واستمر صدور قرارات العفو ولا تزال تصدر حاليا ، واستفاد منها منذ بدئها نحو ٨٠٠٠ شخص .

١٦- ولا يتم الترتيب الذي عولجت به هذه الامور عن أى ترتيب من حيث الاهمية . فكل منها يتعلق بحق اساسي أو أكثر من حقوق الانسان ويتطلب النظر اليه بنفس القدر من الاهتمام .

١٧- وتمت زيارة الفريق لغواتيمالا في الفترة من الاحد ١٢ اب/اغسطس الى السبت ١٨ اب/اغسطس (مع قضاء صباح أحد الايام في هندوراس) ، واستمرت بعد ذلك حتى يوم الجمعة ٢٤ اب/اغسطس في المكسيك وبليز . وقدمت حكومة غواتيمالا كل أنواع التسهيلات والمعاملات ، وتمكن المقرر الخاص من السفر بحرية في جميع أنحاء البلد الى الجهات التي قصد زيارتها اختيارا . ولم توضع عقبات في الطريق ، وتمكن من التكلم مع كل من اراد التحدث اليه . وتعاونت السلطات في هندوراس والمكسيك وبليز بأقصى قدر استطاع في تمكينه من زيارة اللاجئين . وهو يعرب عن خالص الشكر لكل منهم ، ولما ابداه كل من قابلهم من صبر وما قدمه من مساعدة .

١٨- وهذا ، كما سيتبين ، تقرير مؤقت . وتوجد مسائل اخرى يؤمل الحصول على مزيد من المعلومات عنها .

ثانيا - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - الحقوق المدنية

١ - حق الحياة والسلامة الشخصية

(أ) العنف

١٩- يتعلق أشيخ شجب يتعلق بحقوق الانسان في غواتيمالا في الوقت الحاضر بمستوى العنف . وهذه ليست مسألة مذابح في المناطق الريفية . وتخص الحالات افرادا بمفرد هم او في اعداد صغيرة . ويحدث الكثير منها في العاصمة ، ولكن توجد حالات تتعلق باجزاء عديدة اخرى من البلد .

٢٠- وليس بالوسع الا تقديم أمثلة . فقد قدمت منظمة غير حكومية الى المقرر الخاص قائمة بما وقع من حوادث في الفترة بين ٣٠ تموز/يوليه و ١٨ اب/اغسطس ١٩٨٤ ، وقد وصلتته بعد أن غادر غواتيمالا ، ولذلك لم تكن لدى السلطات فرصة للتعليق . وتردد ان ١٤ شخصا قتلوا خلال تلك الفترة ، وشر على جثة ١٦ شخصا عرفت شخصياتهم و ١٠ أشخاص غير متعرف عليهم كما جرح ٢٨ بطرق شتى . وحدثت علاوة على ذلك حالة وفاة واحدة وثلاث اصابات بجراح داخل سجن لاغرانا بينال في باقون . وخطف أو اختفى ٣ أشخاص وشر على ٥ خطفوا من قبل احياء وتم الافراج عنهم . وتوفر المعلومات جميع التفاصيل المتاحة ، ووقعت حادثة قتل جنسي وحشية واحدة لامرأة ، وكان من الضحايا أحد رجال الشرطة السابقين ، وكذلك احد افراد الحفر المدني . وشر في سان ماركوس على جثة امرأة لم تعرف هويتها ، وكانت ترتدي بزة لونها اخضر - زيتوني .

٢١- ونشرت صحيفة ال غرافيكو اليومية في ١٨ اب/اغسطس تقريرا عن مؤتمر صحفي عقده المقرر الخاص . ونشرت أيضا بعض الحالات : طالب أطلق عليه الرصاص وجرح في جامعة سان كارلوس ، فيما يتصل بوجود دلائل على الاتجار بالمخدرات : هجوم اربعة من رجال الشرطة في حادثين احدهما في العاصمة والاخر في الريف : وهجوم بعض افراد الخفر المدني وجرحوا في مكانين ، في غرب غواتيمالا ، : واعتقل رجلان لاغتصاب امرأتين وقتل رجل ، يبلغ عمره ٧٠ سنة : واستولت ثلاث نساء مسلحات بأسلحة اوتوماتيكية على مرآب بالقرب من العاصمة ، وسرقوا ٢٠٠ كويتزال ووقودا ومجوهرات من أحد الزبائن ، ورقم تسجيل سيارتهن معروف . واتهم موظفون في بلدية التا فيرا باز بسلب مبلغ ١٠٠٠٠٠ كويتزال من مجلسهم المحلي عن طريق الاحتيال ، وشر على بعض بقايا جثث بشرية مدفونة في ارض قاحلة في اسكونتلا ، وذلك في مكان عثر فيه على جثث أخرى في سنة ١٩٨١

١٩٨٢ ، وعثر على جثة نجار في نهر بالعاصمة . واعتقل احد رجال الشرطة وهو برتبة ملازم أول بسبب سرقة ادوات ، واطلق آخر النار على زميله فأصاب شفته نتيجة لخلاف بشأن واجباته ، وتوفي احد رجال الشرطة متأثرا بجراحه أثر اطلاقه النار على نفسه ، ونقل آخر من مركز الشرطة الى المستشفى هذا ، ولا تذكر هنا حوادث الفيضانات والحرور .

٢٢- والواقع ان قائمة المنظمات غير الحكومية تحتاج الى اضافات . ففي ٦ اب / اغسطس نقل مريضان مسميان جريحان الى المستشفى ، وكان قد عثر عليهما في الشارع وجرح شخص آخر في اليوم التالي . ونشرت الصحف حوادث أخرى غير واردة في القائمة . والحقيقة أن أنهار الصحف امتلأت بمثل هذه الحوادث طيلة بضعة اشهر ، ولم تشمل مدينتين فقط ، وانما بعض افراد الشرطة والقوات المسلحة أيضا . وعندما يعثر على أشخاص بعد اختطافهم تحاول السلطات القضائية التحقيق بشأن الجريمة ، ولكن كثيرا ما لا يستطيع الضحايا اعطاء المعلومات اللازمة . وتسبب التجربة صدمة تبقى لفترة كبيرة .

٢٣- ولا توجد احصاءات متوفرة عن الشهور الاحيرة تعطي ارقاما رسمية لمختلف الجرائم ، ولا يدعو هذا الى الدهشة ؛ ولكن في كثير من البلدان تنشر هذه الاحصاءات سنويا ، ولا يعلم المقرر الخاص ما اذا كانت هذه الاحصاءات تجمع وتنشر في غواتيمالا اطلاقا . ولا ريب أن جرائم عنيفة من النوع المبين قد زادت منذ تولي الحكومة الحالية للسلطة . ولم تكن تلك الجرائم من المعالم الهامة لنظام ريوس مونت ، على الرغم من انها كانت منتشرة قبل ذلك . ويحتمل ان يكون المسؤولون عنها قد اتوا من نفس القطاعات مثل تلك التي ذكرها المقرر الخاص بعد ذلك فيما يتصل بحوادث الاختفاءات ، ولكن لا يوجد من الادلة سوى القليل ، ان وجدت اطلاقا . ويقع العنف الاجرامي في كثير من البلدان ، ان لم يكن في جميعها ، الى حد اكبر أو اصغر ، ويعتقد المقرر الخاص ان هذا العنف مشكلة خطيرة حاليا فسي غواتيمالا ، وسواء كان يقع على كاهل السلطات مسؤولية عن هذه الحوادث أم لا ، فالملاحظ ان حقوق الانسان فيما يتعلق بالمواطنين في خطر وانه توجد الوان عديدة من المعاناة الحقيقية وان هذا الأمر يدعو الى القلق الحقيقي .

٢٤- وهذا بالضبط رأى رابطات المحامين التي وجهت في شباط/فبراير التماسا مسببا الى رئيس الدولة بشأن ١١٧ شخصا (أو ٨٦) ذكر رجال الشرطة انفسهم انهم احتجزوا بطريقة غير مشروعة ، وتطرق ايضا الى قضية الأعتف الاوسع نطاقا . وفي ايلول/سبتمبر سمع المقرر الخاص نبأ يفيد انه التي القبض على اعداد كبيرة من رجال الشرطة بسبب اساءة استخدام السلطة ، ولكن التفاصيل والنتائج غير متوفرة حتى الآن . واعتقل ايضا ضباط من الجيش وسلاح الطيران ، واتهم اثنان بارتكاب قتل مضاعف في نيمان/ابريل ، ولا يزال البحث

يجرى عن ضابط ثالث ه ولكن يعتقد انه هرب الى هندوراس ه ولم يكشف عن النتيجة ه
والواقع انه يحتمل ان تكون المحاكمات لم تبدأ بعد ه
٢٥- وصدرت الجمعية التأسيسية ه في ٢٢ آب/اغسطس ه قرارا ه بموافقة اجماعية من
الحاضرين وعددهم ٨٥ نائبا ه بادانة العنف والمسؤولين عنه ه

(ب) انتهاكات حقوق الانسان الفردية

٢٦ - يجب الاعتراف بأن المقرر الخاص لم يحقق في كل ادعاء يتصل بانتهاك حقوق الانسان . وينبغي أن تكون الامثلة وحدها كافية في هذا الصدد . فالسجن الرئيسي لا غرانجا بينال ، بافون ، الواقع بالقرب من العاصمة كان مصدرًا لعدة ادعاءات ؛ قتل النزلاء بعضهم بعضًا او قتلهم بواسطة سلطات السجن او الشرطة ؛ واكتشاف محتجزين في غرف تحت الارض نفسي طروف غير انسانية . وهناك شكوي مقدمة من افراد أسر طاقم سفينة تجارية أبحرت الى كوستاريكا في كانون الثاني /يناير مفادها أنهم لا يستطيعون اقتفاء أثرهم ، على الرغم مما يقال عن عسكرة عودة باقي البحارة المكسيكيين الى وطنهم ؛ وهناك شائعات كثيرة مفادها أن السفينة قد شوهدت في نيكاراغوا وان البحارة المفقودين في المكسيك . ويدعى المونسنيور فلوريس أسقف ألتافيرا بازانه يملك دليلا على وجود ممارسة التعقيم السري للنساء ، وهي ممارسة ظلمت متواصلة لفترة طويلة ولا سيما بين النساء من المواطنين الاصليات ، وذلك عن طريق العقاقير والأغذية . وقد عرض على المقرر الخاص الكثير من الحالات الأخرى . وتتمثل المشكلة نفسي ان وقت المقرر الخاص في غواتيمالا كان محدودا . وقد استفسر عن احداث وقعت في بافون وكان من الواضح في الحالة انه يوجد خلاف كبير بشأن الحقائق . فالشهادة الخطية المتعلقة بالسفينة مومعة ولكن لا يوجد تاريخ أو عنوان ، ولذلك فان المقرر الخاص لا يعرف حتى السنة التي يقال ان الحادث وقع فيها ؛ كما ان ولايته لا تمتد الى نيكاراغوا او المكسيك فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين . وفيما يتصل بالتعقيم بحث الأمر في ايجاز مع رئيس أساقفة غواتيمالا الذي اتفق مع المقرر الخاص في أن أي تحقيق سيكون عملية صعبة . وأبلغ المقرر الخاص نفسي المركز الصحي في بولاي (كيشيه) بأن المشورة واقراص منع الحمل متوفرة للنساء ، ولكن مسألة الارغام غير واردة .

٢٧ - وتذكر هنا هذه المسائل للتدليل على ان المقرر الخاص يدرك وجودها . الا أنه من المتحذر تأكيد أو نفي المزاعم ، وهو يرى ان من غير المحتمل أن تتطلب منه ولايته متابعة كل حالة حتى يصل الى نتيجة ثابتة ، أو ان ترحب سلطات غواتيمالا بأن يجرى المقرر الخاص للام المتحدة تحقيقات واسعة النطاق . اد أن هذه واجبات تعوم بها الشرطة أو الادارات الحكومية في أي بلد .

٢٨ - وعلى الرغم من ذلك ، فان المقرر الخاص طلب التوجه الى عدة أماكن بقصد محاولة اكتشاف الحقيقة بشأن بعض الادعاءات التي نشرت . ويبدو ان السلطات ، والجيش بوجهه خاص لا تدرك تماما سبب اختياره لهذه الأماكن . ومن الواضح ان المنشورات التي وصلت الى المقرر الخاص غير متوفرة لديها . وقد سمح لها في آخر الأمر بتلقي نسخ منها . ومن مزايا هذا الجهل ، على الأقل ، انه ينم عن انه من غير المحتمل ان يكون أحد قد تواطأ لكسبي يصلل المقرر الخاص . اما عيبه فيتمثل في انه لا يحتمل ان تسمح الجمعية العامة أي ايفساح

لهذه الادعاءات من قبل وفد غواتيمالا ، مدامت التحقيقات الداخلية لم توجه ببساطة الهسي القضايا الواسعة الانتشار على هذا النحو في الخارج .

٢٩ - وبما يلي وصف لنتيجة التحقيقات التي أجريت بشأن بعض الادعاءات ، المتصلة بـ أماكن تنتشر في مختلف أنحاء مقاطعات التيبيلانو .

١٠٠ ' سانتياغو اكسان كيشيه

٣٠ - ان الادعاءات هي ان مذبحه حدثت في الكيشيه ؛ راح فيها أكثر من ١٠٠ ضحية . وفد قالت مارسيليا ميلاسكويز ، وهي تبلغ ان أكثر من ١٠٠ شخص قد دبحوا على أيدي جيش غواتيمالا في ١٥ شباط/بهاير ، " لعد مات الجميع ، أسرتي كلها . لعد طوفنا الجيش وأطلق علينا نيران المدافع الرشاشة . الكثير من الناس قد ماتوا . أحرقت جميع المساكن ، لعد أحرما الجنود " . وقالت ايضا فيلاسكويزا وهي واحدة من ٤٦ شخصا بقوا على قيد الحياة وتمكنوا من الوصول الى المكسيك كما تتعامل للشعاع في المستشفى في كويتان (ولاية شياباس) من جراح تعاني منها اثر اصابته برصاصة خلال الهجوم ، " أصبت برصاصة في الساق عندما كنت اجري لالحق بطفلي ، أحدهما في سن ٢ (والآخر عمره سبعة أشهر . ولكن الجنود أطلقوا النار على أكبرهما وكان من المحتمل علي أن أتركه هناك ميتا . وأحضرت مقط الصعير معي " . وأكد عدة ملاحين من غواتيمالا رواية فيلاسكويزا كما تأكدت من سانتياغو اكسان ، وقد أقام هؤلاء الملاحون أحيوا في مركز اميليانو في مخيم لاجئي بورتوريكو في شياباس .

٣١ - وقد أديعت هذه الأنباء في آذار/مارس ١٩٨٤ . وتصادف ان المقرر الخاص يعرف سانتياغو اكسان ، ان كان قد زارها في صيف سنة ١٩٨٣ . وتعرف على العديد من العرويين عند عودته في آب/اغسطس ١٩٨٤ للتحقيق في هذا التبليغ . والنتيجة التي توصل اليها هي ان هذا الادعاء غير صحيح بالمره . فالمنازل هي كما رآها وأحد صورها في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وسأل عن الأحداث التي جرت في شباط/بهاير في جمع من الأهالي بلغ نحو ٧٠ شخصا .

٣٢ - انه مكان بعيد . ولم يحبرهم المقرر الخاص بادئ ذي بدء بسبب عودته للقيام بزيارة أخرى ، ولكنه استيعن من عدم حضور أي شخص آخر الى القرية لاجراء أية تحقيقات .

٣٣ - لقد وقعت حادثة فعلا في ١٤ شباط/بهاير . فتقد هوجم ليلا مخبرا مامي مزود بأمران من الدورية المدنية . وانسحب الخبراء الى القرية والنيران تعطيمهم بينما انسحب المهاجمون هاربين . وفي الصباح أعادت الدورية القيام بزيارة مسح الحادثة ووجدت ذخيرة مستعملة من عيارين لا يستحد مهما الجيش ، وبعض بفق الدم ومدكرة متروكة تقول " لقد قتل هنا الليلة " . . . ، الحفير في هذا المركز " . (وكان الاسم سيوضع لو ان الهجوم كان ناجحا) .

٣٤ - لم يقتل أو يجرح أحد من القرية ، ولا يوجد بها أى مفقود . وهم يريدون بدلا من ذلك حماية أكبر . ومن المحقق ان سياج الأسلاك الهزيل ، الأبواب المحطمة الذى التعطى المقر الخاص صخرة له ، ومراكز الحرس الحشبية الصغيرة ، توفر الظيل جدا من الحماية . ولا ترابط هناك أى وحدة من وحدات الجيش .

٣٥ - وعندما أبلغ المقرر الخاص الأهالي أخيرا بالادعاء الذى حضر للتحقيق بيده ردوا بأن هذا الادعاء عبارة عن أكذوبة .

٣٦ - وبمى الحتام سأل المقرر الخاص عما اذا كان أى شخص يعرف مارسيلا فيلاسكوز ، دون الايحاء بأنها المبلعة . فوجد انها غير معروفة بالمرّة في القرية .

٣٧ - وكان عدد السكان الموجودين وقت زيارته المقر الخاص ٤١٠ من الرجال والنساء والأطفال ، ويشمل هذا مجموعة تضم نحو ٢٠ من المشردين اكتشفتهم أخيرا دورية دفاع مدني وهم في سبيلهم حاليا الى التوطن في القرية بعد مضاة عامين في الجبال مع المماريين ، الذين تخلوا عنهم . ولا ينتمي السكان بأكثهم الى جماعة اكسيل ، ان ينتمي آخرون منهم الى جماعة كيكشي وغيرها من الجماعات .

٢ ' التوبادور ، سان ماركوس

٣٨ - يقول الادعاء ان فوات الجيش تسببت في اختفاء ١٨ شخصا على الأقل وأعدمت ٤ أشخاص أمام باقي السكان ، يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ . في مري لا كولونيا وموراليس وليبيراسيون ، داخل نطاق بلدية التوبادور .

٣٩ - وقد زار المقرر الخاص التوبادور ، وهي بلدية تشمل عدة مزارع للبهن في مرتفعات سان ماركوس . ولا كولونيا هي ، في الواقع ، مزرعة ، يعيش فيها العمال الزراعيون ودهم . أما لليبيراسيون فهي قوية ؛ بينما تعتبر موراليس قرية صغيرة . وبعد مناقشة تمهيدية أجراها المقرر الخاص مع رئيس البلدية وآخرين في مبنى البلدية ، ذهب معهم الى موراليس للبحث عن أدلة . وهذه المنطقة كانت في شباط/فبراير ، وما زالت ، منطقة نشاط لعطيمات مجموعة المفاوير المسماة بالمنظمة الثورية للشعب المسلح والتالي لنشاط الجيش أيضا .

٤٠ - ان الادعاء قد أدمج حادثين منفصلين وخلط بينهما ؛

(أ) " اعدام ٤ أشخاص فلنا " . يرتبط ذلك ، بصورة شبه مؤكدة بحادث وقع في أواخر عام ١٩٨٣ عندما نصب المفاوير كميننا على الطريق للاحاق خسائر باحدى دوريات الجيش . واكتشفت الدورية الخطر ، وهاجمت الكمين . وحدثت خسائر ، من بينهما وفاة

٦ مغاير . ومن مهام رئيس البلدية ، بوصفه قاضي الأمن ، احراء تحريات عن الأشخاص المتوفين في المنطقة التابعة له والتعرف على هويتهم ان أمكن . وطلب نقل الجثث الست الى مركز بلدية التوبادور وعرضها هناك . ويقول رئيس البلدية ان الفرض من ذلك كان التعرف على هويتهم ، وأغلب ظني أنه قد يكون هناك عنصر من عناصر الردع . وظلست الجثث في ذلك المكان لمدة ساعة ولا يعلم المقرر الخاص انه تم التعرف على أي منها .

(ب) لا شك ان ١٨ شخصا اختفوا من الأماكن المذكورة قبل فحريوم ٢١ شباط/فبراير . ولا يعلم المقرر الخاص اذا كان قد أجرى تحقيق تفصيلي في الحادث خلاف ذلك . بيد ان ذلك يؤكد النقطة التي أثارها في تقريره السابق (E/CN.4/1984/30 ، ٧ و ٧-١) وهي أنه ليس من السهل على مقرر خاص من لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ان يقوم بدور مخبر في حالات من هذا النوع . فقد قضى المقرر الخاص بعد الظهر بأكمله في هذه العطية والمعنى زيارة الى مكان آحر في سان ماركوس ورد منه بلاغ عن حادث من نوع آخر . وكان اجراء تحقيق كامل يتطلب عدة أيام ، مع اشراف شخص له سلطة قانونية يعوم بتطبيق الاجراءات المناسبة . وقد اجتمع سكان القرى وأسر المختفين وأشخاص من خارج موراليس نفسها لكنهم لم يتكلموا الا قليلا . وليس لدى المقرر الخاص رغبة في اعطاء تفاصيل لما قبل ، حيث انه يأمل ان يجري تحقيق كامل . ويكفي القول انه ، بناء على ما أجيب على الأسئلة المختلفة الستية وجهها والاستنتاج من الوقائع المذكورة ، فالاحتمال الأرجح أن المماررين هم الذين قاموا بتنفيذ الحادث وليس الجيش ، ولم يذكر أحد الشهود ما قد يورط أي الجانبين صراحة . وهو الذي يتحمل المسؤولية عن هذا الاستنتاج المؤقت ، ليس هم . وهو يشعر بامتنان بالغ لما لقيه من تعاون . بيد ان هذا الحدث ، دون جميع الاحداث التي حاول ايصاحبها خلال ثلاث زيارات قام بها لفواتيمالا ، هو الوحيد الذي سيكون الخلوص الى استنتاجات سطحية بشأنه أمرا أقل باعث على الارتياح .

(٤) - وتحيط شكوك مماثلة بحالة أخرى لم يحق المقرر الخاص فيها ، لأنه سمع بها أثناء وجوده في بلجز فقط . وحدثت في قرية في بلدية كوليتين (البتين) في وقت سابق من هذا العام . فقد مثل المماررون رجلا . وأتى الجيش وطوف القرية . وذهب بعض أهل القرية الى الريف لاستعادة الجثة ، نظهر المماررون نجاة وقالوا ان الجيش سيفتسل أهل القرية ان لم يفعل المماررون ذلك . وأحد الجيش معه ، لدى تركه المكان ، رجلا وامرأة ، ولم تتمكن سلطات القرية من الحصول على أية معلومات بشأنهما من كتيبة الجيش .

ثم سحب الجيش الدورية المدنية ليرى ما سيفعله المماررون . وبعد ذلك بثلاثة أيام اختطف
أثناء الليل الأشخاص الثمانية الذين كانوا قد ذهبوا لاستعادة جثة الضحية الأصلية .
٤٢ - ان اثبات ما حدث ومن المسؤول عنه أمر بالتحقيق ، وليس بمريب ان راوى هذه
القصة ، قضى سنتين لا جفا في بلجيز ورجع الى كولونين ، ثم عاد الى بلجيز .

٣٤ سان ايدلفونسوايكستاهاواكان ، هوهوتيناغفو

٤٣ - تقول احدى المنظمات غير الحكومية انه " في الفترة بين ٢١ و ٢٤ كانون الأول /
ديسمبر اختطف ٨٧ رجلا (في البلدية) واطلق سراح ٦٠ من هؤلاء في أوائل كانون
الثاني /يناير . ولا يعرف شي عن الآخرين . وتعرض معظم الرجال الستين لتعذيب شديد
الى درجة ان بعضهم في حالة خطيرة في مستشفيات هوهوتيناغفو . واعطوا صدمات
كهربائية . وكان المختطفون يرتدون الزى المدني ولكنهم أخذوا صحاياهم الى ثكنات حيث
عد بهم .

٤٤ - ويتصل ذلك بحادث معروف . ففي أواخر عام ١٩٨٣ ، حصلت قوات الأمن على
معلومات تبين ان أشخاصا معينين في بلدية ايكستاهاواكان مشتركين في منظمة هدامسة
ولكنها لا تستعمل العنف . وألقي البعض على هؤلاء الرجال واخذوا للاستجواب في قاعدة
عسكرية في مدينة هوهوتيناغفو . واحتجزوا لمدة ١٥ يوما ثم أعيدوا الى ايكستاهاواكان . ثم
ذهبوا الى المدينة للمرة الأخيرة للتوقيع على أوراق العفو عنهم ، وأقيم في ١٠ كانون
الثاني /يناير ١٩٨٤ ، احتفال عام في المركز البلدي حيث أعلن أمام جموع السكان الانعام
بالعفو على الجميع .

٤٥ - وقد جمع المقرر الخاص هذه المعلومات ما رواه له قائد المنطقة العسكرية في مدينة
هوهوتيناغفو ، وقائد الدورية المدنية في سان ايدلفونسوايكستاهاواكان وأحد السكان
المحليين ؛ و ٤ من الرجال الخمسة المعنيين والمقيمين في قرية غراناديلو ؛ وكان الخامس
متعبيا يعمل في مزرعة في الجنوب . ولم يحدث ان اعتقل أكثر من ٦٢ رجلا في أي وقت وفقد
أفراج عنهم بنفس الطريقة . ومنطقة ايكستاهاواكان بلدية كبيرة ، ويعيش الرجال ال ٦٢ في
قرى أو قرى صغيرة مختلفة ؛ واختار المقرر الخاص غراناديلو مكانا للزيارة .

٤٦ - وروى الرجال الأربعة للمقرر الخاص ان الناقوس دى لتجميع السكان . وكان المكان
مكتظا بالضباط واختار رجل طثم الرجال الحسنة . وقيدهم . وقال أول رجل حضر للتحديث
مع المقرر الخاص ان احد الجنود دعه أمامه وأخذه الى منزله وسأله أين يخفي الاسلحة .
فقال له ان ليس هناك أسلحة . ثم حضرت زوجته . فأحيطت بأنشطة وطلقت في الهواء .
وطن انها ماتت ، ولكنها لم تمت ؛ كانت تشيلية . ثم حلت قيودها . وقام الجنود بتفتيش

المنزل ولم يجدوا أسلحة . وأخذ إلى القاعدة العسكرية مع الأربعة الآخرين . وحبسوا فيها ،
وسدّت اليهم اللكمات أثناء الاستجواب ، وركل أحد الرجال عند وقوعه على الأرض . وأصيبوا
كلهم بكدمات . وقد حرص المقرر الخاص بصورة خاصة على السؤال عن هذه الاعتداءات بالتحصيل .
وهو مقتنع بأن الرجال الأربعة لم يعانون من أي شيء آخر .

٤٧ - وقد حصر الرجال الـ ٦٢ جميعهم الاحتفال الذي أقيم بمناسبة المنوع عنهم . لذلك
يستبعد أن يكون ما زعم من وجود بعضهم في المستشفى في أوائل شباط/فبراير صحيحاً .
وأبلغ الرجال الأربعة المقرر الخاص أنهم لم يتعرضوا لمشاكل منذ ذلك الوقت .

٤٤ ، كانتيل ، (كيتزالتيناغو)

٤٨- نشرت منظمة غير حكومية مقالة مستفيضة عن هذه البلدية في اوائل حزيران / يونية ١٩٨٤ ، تحت عنوان " كانتيل : مستوطنة غواتيمالية تحت حصار الجيش " . وأعقب ذلك وصف مطول للوضع في هذه البلدية يعطي صورة رديئة للمرافق . ولقد قيل ان الحصار الذي فرضه الجيش بدأ برفض السكان المحليين تشكيل دورية مدنية ، على الرغم من قيام الجيش بثلاث محاولات لاكراه السكان علي ذلك . وقيل عندئذ ان رفضهم هذا تعنته أعمال انتقامية تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموقف السكان . وزعم البعض بأنه تم تنفيذ أحكام اعدام دون محاكمة . وقدمت اسما ثمانية اشخاص مع الايحاء بأن وفاتهم جاءت نتيجة للمعارضة المحلية لانشاء دورية مدنية . وقيل انه قد اختفى سخسان آخرا كما تلقى كثيرون تهديدا بالقتل . وقيل ان التوتر شديد ، مع وجود مخاوف من القيام بخملة دمار كامل ومذابح على نطاق واسع . ويأمل المقرر الخاص في أن يكون قد أصاب بهذا التلخيص لثلاث صفحات نشرتها لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا . ويرد في موحزها أن الجيش اعدم الغالية من قادة المجتمع دون محاكمة .

٤٩- وقد ابلغ هذه المسألة الى السيد آموس واكو ، المقرر الخاص بحالات الاعدام دون محاكمة ، والذي عهد الى المقرر الخاص بمهمة التحقيق فيها .

٥٠- وتشمل عمليات القتل ثلاث أسر ، تدعى موراليس ، واورد ونيز وساكالهوت . ومتفق المقرر الخاص مع بعض المعلومات الأساسية التي تقدمتها لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا فهذه البلدية كبيرة بالفعل ، وتقع بالقرب من مدينة كيتزالتيناغو ، وانماحها الزراعي وافر . وقد بدت المحاصيل في المزارع المتراصة على اطراف القرية في حالة جيدة للغابة وكانت منوعه . ولم يفتش المقرر الخاص على مراكز الصحة ، ولكن فيما يتعلق بالتعليم يمكن القول انه توحد في القرية التي تعيش فيها أسرة موراليس ، مدرسة لتعليم الاطفال بالاسبانية . وتوحد بالتاكيد مدرسة في المركز .

٥١- وفي الحقيقة لا يوحد خفر مدني في كانتيل . ويعمل الناس بالزراعة ، وقيل للمقرر الخاص ان كثيرين منهم يعملون في مصنع النسيج المحلي . ولقد افاد رئيس البلدية بعدم توفر الرغبة لدى الناس في تعطيل اعمالهم لكي يخدموا في الخفر المدني ؛ وعلى الأمل فهم مازالوا يدرسون هذا الموضوع . سد أن القلق الذي ساد قد تركيز حول اعمال القتل ، وعلى بضع حث مشوهه لأشخاص لم تعرف هويتهم ، قال رئيس البلدية ان أشخاصا غير معروفين القوا بها في كانتيل .

٥٢- وكانت عمليات قتل رجال من اسرتي موراليس وأورد ونيز معروفة جيدا ؛ والاسرتان كلتاهما من الأسر المشهورة في هذه البلدة . وقال رئيس البلدية ان لدى الاسرتين

شعورا شديدا بالأسى ، ولكنه ، أرسل المقرر الخاص مع نائب رئيس البلدية لكي ييبرى الامور بأمر عنه . وبينما كانا ذاهبين بالسارية رأى نائب رئيس البلدية ارامل من أسره اورد ونيز سرن على جانب الطريق ، وكى على استعداد لأن يتكلم . فتالت ارملسة ديفيد أورد ونيز كويوب ان أشخاصا اقتحموا بيتها في آذار/مارس ١٩٨٤ بينما كان نائب نائمة وأخذوا زوجها ثم تطلوه : وكان زوجها رئيسا لبلدية كانتيل . وقالت ان المسؤولين لمسوا من أهل الترية . لقد كانت هناك مشكلة حول الملكية وعداء . وتالت امرأة أخرى ، من أفراد اسرتها ، ان سلفها وحماها قتلوا أيضا . ومن سوء الحظ ان المقرر الخاص لم يسأل اذا كان اسم اى منهم ساكالهوت . وتطابق هذه القصة تماما ما تاله رئيس البلدية من قبل ، فيما يتعلق بوحود عداء بين الأسر وان اربعة اشخاص قد قتلوا .

٥٣- وحدث ان تجمع افراد أسرة موراليس في تربتهم سبب موت احدى عريباتهم اثنا الولادة في اليوم السابق . وكان احد الأخوين المعتولين رئيسا سابقا للبلدية . وكانت لهما محطة اذاعة في مدينة كيتزالتينانغو . ثم فصل أحد الموظفين فأبام دعوى على الشركة أمام المحاكم المدنية ، وخسر القضية . وبعد ذلك بدأت رسائل التهديد فى الوصول ، وفى يوم من الأيام في منتصف عام ١٩٨٣ غادر الأخوان في سارتهما في الساعة ٦٣٠ صباحا . وبعد ذلك وحدث السياره محترقه وبداخلها حثتاها ضمن حدود البلدية . وعلى الرغم مما حدث ، استمر التهديد ، ولدى المقرر الخاص صورة من رساله انتزاز فح مرسله الى احد افراد أسرة موراليس على عنوانه في كانتون هيكسان كانتيل ، عليها حاتم بريد كيتزالتينانغو ، بتاريخ ١٠ آب / اغسطس ١٩٨٤ ، تتضمن المطالبة بمبلغ كبير من المال ، مع التهديد : وتحفظ الشرطة بالرسالة الأصلية وقد مت صورتين منها للأسرة .

٥٤- ولا ترى الأسر ولا رئيس البلدية ان لقوات الأمن صله بأعمال القتل هذه ، كما أنهم لا يرون صله ، من اعمال القتل وبين مسألة الخفر المدني . وتعموم الشرطة بالتحقيق فى كلتا الحالتين .

٥٥- وأخيرا ، لا سدوان هناك حالة من التوتر أو الحوف في البلدية . ولم ينر وصول المقرر الخاص وصحه الى المركز في سيارتين ، وتحولهما بين منصات الباعة فى السوى أى اهتمام على الاطلاق . ولم توحد صعوبة فى التحدث مع الاسرتين الفاتمتين . وبال رئيس البلدية ان كانتيل مكان آمن للغاية .

هـ ' سان بدرو كارتشا ، آلتا فيراباز

٥٦- قدمت احدى المنظمات غير الحكومية تقريرا كما يلي : " بوحد في سان بدرو كارشا ، القرية النموذجية " التى انشئت هناك ، فى الحقبة معسكر لاجراء تحارب حيث يقومون ،

طرق التحليل النفسي المتخصص ، بغسل أدمغة الفلاحين ، وتغطية رؤيتهم الواضحة للحقيقة بغرض كل أيد يولوحه السطرة التي اضفى عليها هذا النظام الخائر صفة "سرعة" .

٥٧- سان بدرو كارتشا بلدة صغيرة تقع على بعد حوالي ٣ كيلو مترات الى الشرق من كوبان ، عاصمه محافظة التافيراز ، التي تربطها بها طريق حيد . ولقد حلت الطائره بالمقرر الخاص فوي هذه البلدة ولكنه لم ير أى اثر لقرية نموذجية " ؛ وتلاحظ مخططات وساني مثل هذه القرى على الفور وفي كوبان تأكد أنه لم تنشأ قرية نموذجية فى سان بدرو ، ولم تتخذ أية قوات مواع لها هناك . والمعلم الوحيد الهام هو مدرسة تابعة للحش للطلبة العسكريين فى السن المكورة من المراهقة . ولا يستتر التحاى هؤلاء التلاميذ فيما بعد بالحس اذا لم تتوفر لديهم الرغبة ، علما بأن كثيرين منهم يلتحقون بالحش .

٥٨- غير أنه بوحد الى الجنوب من كوبان ، بحوالي نفس المسافة ، قرية حديدية تحت التشيد فى مكان سمي أكامل . وربما نشر المزاعم اليها . ولقد قام المقرر الخاص بزيارة اليها وترد التعليقات بشأنها فى الفقرات ١٥٥ - ١٥٨ .

(ح) حوادث الاختفاء

٥٩- أصبح هذه الطاهرة سمة من سمات الوضع فى غواتمالا منذ سنوات . وبدأ الدليل فى الظهور . وتوضح مزاعم شتى المصادر بأن المسؤولية تقع على عاتق اربع مجموعات كسرة هي : قوات الامن ؛ والمعاورون ؛ والمحرمون العادبون وبعض انواع المنظمات الخاصة المكونة من رجال الشرطة والعسكريين فى غير أبواب العمل و/أو مجموعات سياسة من الحناح اليميني .

٦٠- ولم يكتشف المقرر الخاص حتى الآن شيئاً يؤكد أو ينفي مسؤوليه الفئة الأخيرة .

' ١ ' قوات الامن

٦١- سرد اكد دليل مقنع على تواب الامن اسركت فى الماضي ، فيما يتعلق بالمحاكم الخاصة السابقه . وكانت الممارسه المعيارية هي احتجاز شخص يكون قد قبض عليه بتهمة تقع ضمن اختصاص هذه المحاكم وابقاء هذا الشخص فى حبس انفرادى الى ان يوقع على الاعتراف المطلوب . وبطبيعة الحال ، وفما يتعلق بالأسرة فانها نعتبر هذا الشخص مختفيا ، وذكر أن كثيرا من الناس اختفوا على هذا النحو . وآل كثيرون ممن هؤلاء المحتجزس الى مقر الفرقة الثانية للشرطة فى العاصمة ، حيث تابل بعضهم المقرر الخاص فى عام ١٩٨٣ . ولما كان ذلك معلوما حيدا ، وبما ان الحكومة تنكر وجود أى شخص

في الحزب السري ، قدم المقرر الخاص طلبا محددًا . وفي نيسان / ابريل ١٩٨٣ قدم رئيس الدولة الحالي ، الذي كان عندئذ وزيرا للدفاع في نظام الحكم السابق ، وبصفته تلك مسؤولا عن المحاكم الخاصة ، سائلا للجمهور حاء فيه انه تم التمس على ٤٥٨ شخصا بمقتضى سلطة تلك المحاكم واثنا تلك الزيارة سألته المقرر الخاص كما سأل وزير الداخلية ورئيس المحكمة العليا عن امكانية تجميع قائمة تضم جميع هؤلاء الأشخاص . ويقال انهم ينقسمون الى خمس فئات : اولئك الذس اخلي سليلهم بعد احراء تحقيقات أولية معهم واولئك الذن نقلوا الى المحاكم الاعتيادية لأن حرائمهم خارجة عن اختصاص المحاكم الخاصة ، واولئك الذن حوكموا ثم ثبتت برائتهم ، واولئك الذن حكمت عليهم المحاكم الخاصة ، وينبغي ان يكون هؤلاء جميعا احرارا الآن اما لانقضاء مدة الحكم عليهم أو نتيجة للعفو الذي صدر في تموز/ بوليه ١٩٨٤ بمقتضى المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤-٨٤ ؛ واولئك الذن كانت قضاياهم معلقة لدى العاه هذه المحاكم في آب/ اغسطس ١٩٨٣ ، وهؤلاء حولوا الى المحاكم الحنائية العادية . وأصدر المرسوم الاشتراعي الجدد تعليمات الى هذه المحاكم لتتنظر في هذه القضايا على وجه السرعة . ومن المرغوب فيه الى حد كبير نشر بيان بالعدد الصحيح لكل فئة واسماء الاشخاص البالغ عددهم ٤٥٨ شخصا لكي تستطيع الأسران تؤكد الحقائق .

٦٢- وتضفي شهادة السيد خوان دي دبوس بويون أوتزوى الذي حكمت عليه المحكمة الخاصة ، ثم اطلق سراحه فيما بعد ، تفاصيل الفترة التي احتجز فيها سرا ، كما انها تطابق الأدلة التي قدمها الى المقرر الخاص آخرون ممن مروا بتحرية مماثلة .

٦٣- وشهادة اخرى نشرتها لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ادلى بها الفاروربينه سوسا راموس ، الذي اختطف في آذار/ مارس ١٩٨٤ ثم تمكن من الهرب الى السفارة البلجيكية وبعد ذلك غادر البلاد . وفي رأى المقرر الخاص ان من الارجح ان تكون قوات الأمن مسؤولة عن اختفائه .

٢' المغاورون

٦٤ - استمع المقرر الخاص في زيارته الأخيرة الى ثلاثة أدلة تؤكد رأى الحكومة المعلن من أن بعض حالات الاختفاء هي حالات أشخاص انضموا الى المعاورين دون علم أسرهم . وقال مغاور سابق تحدث معه المقرر الخاص في سان ماركوس ان المعاورين قد حنّدوه وأخذوه الى احدى مناطق زراعة الس التي يحتلها المغاورون (وهي حادثة ليست غير مألوفة في سان ماركوس في السنوات الأخيرة) . وأبلغت أسرة هذا الشخص عنه بوصفه محتفيا ؛ وقد حصل في النهاية على العفو وانضم الى المجتمع من حدّد . وفابيل المقرر الخاص في سنن مغاورا آحررتة أقدم . وقد حدّد في اسكوستلا وتم تدريبه في الخارج . وقال مظمة المغاورس أسها ستبلغ أسرته بأنه قد ذهب للعمل في شركة أمريكية . وعندما استفاد في السهابة هو أيضا من العفو اكتشف أن أسرته قد أعلنت اختفائه في الصحف ، ذلك أن الرسالة الموعودة لم ترسل نتاتا . وقابل ، عندما كان بالحارج ، امرأة على قيد الحياة وتتمتع بصحة جيدة ، وهذه كان اختفاؤها موضع كثير من الشجب .

٦٥ - وكان المثال الثالث شاهدا آحر كان قد رأى شحصبى كان اسماهما في قائمة الأشخاص المحتفيس ، ضمن مجموعة من المعاورين خارج حدود غواتيمالا .

٣' المحرمون العاديون

٦٦ - استشهد التقرير السابق بحالة اختطاف محرر احدى الصحف الوطنية اليومية الذى لم يطلق سراحه الا بعد دفع فدية كبيرة جدا . وفي أوائل آب/اغسطس من هذا العام أصدرت الشرطة سانا أوصح أسها حلت ٩٧ حالة من حالات الاختفاء على نطاق البلد في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٤ ؛ وان ٩٠ في المائة منها كانت من أحل الحصول على فدية ، وأن الاحراءات التي قامت بها الشرطة قد حالت دون دفع مليوني كويزيل على الأقل (٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة) . وفي سياق يختلف قليلا ، سمع المقرر الخاص عن حالة رحل من رحال الأعمال أوقفه رحال يرتدون زى الشرطة ، وهو بفود سبارته ؛ وما يمكن ان يحدث أمر منوك للتحميمين، ان ظهرت سيارة نقل تحمل كثيرا من الرحال وقاد ' الشرطة ' سيارته . وعثر على السيارة فيما بعد وسها الأوراق التي تخص الرحل وهي على حالها . ولا سدو محتملا أن هؤلاء من أعضاء الشرطة حقا .

٦٧ - وفي يوم وصول المقرر الخاص الى غواتيمالا أعلنت الشرطة أنها اسندت ٦٦ سيارة من السيارات المسروقة ، وذلك في العاصمة أساسا . وقد نشرت أرقام تسجيل السيارات ومواقعها ، في الصحافة . وقد يعكس هذا سرقات السيارات التي تحدث في كثير من البلدان ؛ بيد أنه يؤيد ما تدعاه الشرطة من أنه على الرغم من امكانية التعرف على السيارات ، فان ذلك قلما يساعدها في القبض على المسؤولين عن العنف في الشوارع .

٦٨ - ومما هو حدير بالذكر ايضا ان ناطقا باسم الشرطة أعلن في أوائل ايلول / سبتمبر انه قد تم اعتقال ما يسمى على ١٠٠ شرطي سابق بسبب انتمائهم الى عصابات احرامية؛ ويبدو ان هذه الأنشطة حدثت عندما كانوا يخدمون في قوات الشرطة ، وأدت الى فصلهم العوري . وتعرض الضحايا أمام المحاكم الآن للظفر فيها (انظر " الصحافة الحرة" ، ١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤) . وتم فصل ٣٠٠ آخرين لأسباب تأديبية .

(د) ما بعد وقوع حالات الاختفاء

٦٩ - كما يحدث بين الأسر في كل العالم التي تواحه اختفاء أحد افرائها الأقربين ، فان الغواتمالين اتصلوا بالمقرر الخاص شخصيا وعن طريق الرسائل . ووفقا لخلفته بوصفه عضوا في الفريق العامل المعني بهذا الموضوع فانه يعلم كرهيم وبأسهم . كذلك قد مت اليه منظمات غير حكومية معنية قوائم بحالات . وفي آب/ أغسطس قد مت اليه ١٢٦ أسرة التماسا وقام هو بمقابلتها مرة أخرى في الكاتدرائية مع رئيس الأساقفة . وقد تسلم رحاءات خاصة فيما يتعلق بموظفي جامعة سان كارلوس واتحاد طلاب الجامعة وحركة النقابات ، تشير الى عدد أعضاء كل منها الذين كانوا من ضمن حالات الاختفاء في الأشهر الأخيرة .

٧٠ - وتستخدم السيارات في معظم حالات الاختفاء . ويقتل المقرر الخاص بالقول بأنه عند ما يلاحظ شاهد ما رقم السيارة ، كما يتم الاطلاع أحيانا ، فان السيارة قد تكون مسروقة كما ذكر وزير الداخلية . ومع ذلك فقد قل أن ثمة سيارات بلا أرقام تشترك في الأمر . وعلاوة على ذلك تبرز الآن حالات أشخاص تم اطلاق سراحهم أو هربوا وبمكثهم الحديث عن تحاربهم عند ما كانوا قيد الاعتقال وعن شخصية زملائهم . ويوجد من الشهود على عمليات الاختطاف من هم على استعداد للقول بأنهم يستطيعون التعرف على أعضاء المجموعة المعنية في عملية الاختطاف .

٧١ - ولم يتمكن المقرر الخاص ، كما رحلت الأسر ، من البقاء في غواتيمالا حتى يتم العثور على أقاربها . كما أن ولايته المحددة في الفقرة ١٤ من قرار اللجنة لا تطلب

٠٠/٠٠

مه أن يتناول الأحداث قبل تحديد الولاية .. ومع ذلك فإن الفرق -العامل المعنى حالات الاحتفاء الفسرية أو غير الطوعية قد قدم رجاءات كثيرة الى الحكومه الغواتيمالية للحصول على المعلومات عن الحالات التي ترجع الى تاريخ أسبق وقد نظر فيها جميعا بغية تحديد المسؤولية واحبلت بموجب سلسلة مفصلة من الفرارات .

٧٢ - وموقف الحكومة هو أنه لا يوجد أي أشخاص تحت الاعتقال السري وأن حالات الاختطاف والاحتفاء هي من فعل المفاورس والمحرمين . وبناء على ذلك ، سددو أسها مسألة عالية الأولوية أن يظهر ان التحقق حاد في الأدلة التي تبرز الآن بشأن ملاسات هذه الحوادث . وكاد هذا بدأ الى حد ما ؛ بيد أنه لا يمكن توقع توفيق النقد طالما أن هذه الاشارات لا تتابع . ولا ينبغي بالضرورة ابلاغ المجتمع الدولي باحراءاب الشرطة الروتينية . وسوف تنشر الصحافة النتائج وسيطلع عليها جميع المهتمين بالأمر حارج غواتيمالا . وما يبدو مطلوباً هو الاهتمام الممكن اثباته بتفسير هذه الحالات وتسويتها ، بوصف ذلك مسألة من مسائل السياسة العامة ، وشر النتائج بعد معالجتها وفقاً للفاون . وقد أصر رئيس الدولة المقرر الخاص أن الشرطة تقوم باعتقال بعض الناس فيما متصل بحالات الاحتفاء ولكن تتفق عيوب في النظام القضائي مما يتعلق بالظفر في تلك الحالات . وقال رئيس المحكمة العليا أنه يحاول معالجة هذه العيوب بطريقة عملية . ولا بد أن تكون النتيجة ذات أهمية كبرى .

٢ - الحق في الحرية الشخصية

(أ) حكم القانون

٧٣ - ان النقطة التي لا شك في أن الجمعية التأسيسية ستنظر فيها باهتمام عديم ما تصوع الدستور هي استقلال القضاء . وقد سبق أن أبلغ المقرر الخاص عن تأكيد رئيس المحكمة العليا ان المحكمة التي برأسها هي أكثر المحاكم استقلالاً في تاريخ البلد ويكفلها قانون الحكومة الأساسي . بيد أن الحكومه عزلته من منصبه في أيار/ مايو ١٩٨٤ . وتختلف الأسباب التي قالها علناً عن تلك التي قالها الوزراء ، وقال المقرر الخاص انه لا يستطيع تفسير التناقض . ويعتبر هذا الأمر أقل أهمية بكثير من مجرد انه يمكن عزله بهذه الطريقة . وبتيجة لذلك استقال عشرة من فضاء المحكمة أو الفضاة المناوبين فيها وعشرة مسؤولين آخرين . وكادت هيئة المحامين شديدة الإنتقاد لهذا الحدث . وقد نظمت سلسلة من الاجتماعات لعرق عمل لدراسة القضايا الدستورية كاستقلال القضاء وقد تكون نتائجها مفيدة للجمعية .

٧٤ - وكان خلفه ، الدكتور توماس بودليو نافارو ، فاضيا بالفعل في المحكمة العليا في الدوائر الحثائية . وقال انه زار جميع الادارات بغية التعجيل سماع القضايا ولجعل النظام القضائي أكثر كفاءة شكل عام . وسد وأن ثمة حاجة الى التالي : أحضرت الى المقرر الخاص احدى السببات أوراها تتعلق بقضية مدنية بدأت منذ عام ١٩٧٥ ولم تتم تسويتها بعد ؛ وقد وعد رئيس المحكمة بالنظر في المسألة . وأكد رئيس الدولة أيضا أن هناك حاجة الى تحسينات : اد يحرى اعتقال بعض الناس فيما يتصل بحالات الاختفاء ولكن القصة الذن ينظرون في القضايا هم في بعض الأحيان قضاة مستدئون ولا خيرة لهم وحائسون وفليلو الأحر .

٧٥ - وكان هناك مؤخرا ما يبلغ مجموعه ٧١٩ طلبا بأوامر احضار . وتم توزيعها على القضاة وحرت متابعتها حتى وان كانت هناك عيوب فنية . ووفقا للصحافة فإن القضاة قاموا ، على نحو مؤكد ، بتفتيش السجون ومحطات الشرطة ، ولكنهم صادفوا قليلا حدا من البحاح . واتضح أن شحصين في كيشيه وشخصا آخر في سوحيتيك فد اعتقلوا بطريقة غير قانونية وأفرح عنهم . وفي احدى القضايا حوكم الشحص المسؤول وادسن .

٧٦ - وذكر رئيس المحكمة النقطة التي ذكرها الوزراء ايضا والقائلة بأن الأسر ، بطبيعة الحال ، تشتكي من الاختفاء ولكنها احبانا لا تلج المحاكم أو الصحافة ادا تظهر الشحص المختفي . ومع ذلك ، وحيث أن من غير الممكن تحديد رقم في هذا الشأن فليس في استطاعة المقرر الخاص تحديد مدى ما يؤدي اليه هذا من تخفض في عدد القضايا المعلقة .

٧٧ - ولقد نشرت تفارير أحكام المحكمة العليا حتى نهاية عام ١٩٨٢ .

٧٨ - وتتعلق حادثة خطيرة أخرى ذات صلة بحكم القانون بيان عام صدر في أوائل هذا العام ومؤداه ان هناك ١١٧ شخصا تتحفظ عليهم الشرطة ، وبعضهم تحت التحفظ هذا منذ آذار/مارس ١٩٨٣ ، دون تقديمهم الى المحاكم . وترى هيئة المحامين أن عدد هم ٨٦ . وقال وزير الداخلية انه أمر باحراء تحقيق ، وانه ثبت عدم صحة ذلك وقد أدلى الناطق باسم الشرطة بعسه فيما بعد بيان اضافي . وقد طلب المقرر الخاص نسخا من كلا السانين ولكنها لم تصل بعد . ولابد من مـوالاة البحث في المسألة فيما بعد .

٧٩ - وأخيرا، فقد سأل المقرر الخاص رئيس المحكمة العليا ، فما يتعلق بهذا الموضوع، عن الاعداد الكبيرة حدا من الناس الذين اعتقلتهم الشرطة منذ بداية عام ١٩٨٤ بوصفهم متهمين : هل وحه اليهم الاتهام وقد موا للمحاكم ام افرح عنهم ؟ ولم يكن باستطاعة

.. / ..

رئيس المحكمة أن يقول سوى أنه لم ترد الى المحكمة العليا أية شكاوى في هذا الشأن . بيد أنه سوف يكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد .

١' عدم تقديم المتهمين الى المحاكمة

٨٠ - ثمة أسرة من جنوب البلد تتألف من ثلاثة أخوة أحبرت المقرر الخاص أنها اشترت قطعة أرض في بيتين ، إلا أن البائع رفض تسليم صكوك الملكية . ثم وقع حادث قتل واتهم البائع الأخوة الثلاثة باقتراه . وأدلت أرملة النقتيل سيابن قالت في الأول أن الحادث وقع ليلا واسها بالتالي لا تعلم عن ملاساته شيئا ، وبعد ثلاثة أيام ادلت بببان آخر اتهمت به الأخوة الثلاثة .

٨١ - وبعد مضي حمسة أيام ، حاءت كتيبة من الجيش الى بيتين للقبص على الاخوة وكان من بينهم معوق . . وكان لأحد الحنود عين واحدة وتعرفت عليه الأسرة . فقد كان من بين الحنود الذين كانوا يترددون على دار للسينما في لوبلورا في بيتين تملكها الأسرة . . وقد أحرت الأسرة اتصالات بالسلطات في كل من العاصمة وفي الموقع العسكري الكائن في بونتون ، في بيتين . ومع ذلك ، فعند مرور سنة كانت الاحبار عن أولئك الأشخاص لاتزال مقطعة تماما كما انهم لم يقدموا بعد للمحاكمة . وأسماء أولئك الأخوة هي ناسكاسيو ، ووليبرتو وسيرزر حافيير غارزا .

٨٢ - ويود المقرر الخاص أن ترى سلطات غواتيمالا هذه القصة كما هي في التقرير الحالي نظرا لأنه قد يتعذر عليها احراء مقابلة مع الشهود الموحودين حاليا في بليز . واذا كان الأمر مثلما حاء على لسان الأسرة ، فكل ما هو ضروري هو أن تأخذ الاحراءات الحسائية السليمة محراها فيحاكم الأخوة وتتقرر ادانتهم أو تبرئتهم ، اذ لا يدو أن للقضية أية جوانب سياسة على الاطلاق .

٢' المحاكم الخاصة

٨٣ - طلبت اللجنة ، في الفقرة ٤ من منطوق قرارها ١٩٨٤/٥٣ ، ان تعمل الحكومة على اعادة محاكمة جميع الاشخاص الذين شئت ادانتهم في ظل نظام هذه المحاكم ؛ وأن تحرى هذه المحاكمة ، بمقتضى تشريع حديد اذا اقتضى الأمر ، وفقا للاجراءات العادية . وقد تجاوزت استحابة الحكومة حدود الطلب ، اذ أصدرت المرسوم بقانون ٧٤ - ٨٤ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤ ومنحت بمقتضاه عفوا مطلقا بعد من اليوم التالي ، وشمل جميع الأشخاص الذين حرت ادانتهم والذين صدرت فعلا ضدهم أحكام من قبل هذه المحاكم سواء كانت هذه الأحكام قد صدرت أم لم تصدر في

طل مبدأ تطبيق القانون الأكثر انصافاً (الذي تم بمقتضاه اعاده النظر في بعض الأحكام أمام المحاكم العادية وتم تخفيفها) . وأصبح لجميع المتهمين من بطرت قضاياهم أولاً أمام المحاكم الخاصة ثم أحبلت الى المحاكم الحائثة العادية بمقتضى المرسوم بقانون الذي ألغى المحاكم الخاصة ، الحق في أن تنظر قضاياهم على وجه السرعة . وتوضح ديباجة المرسوم بقانون الأسباب التي صدر من أجلها هذا التشريع وتتمثل في الاعتراف بالنقد الموجه الى اجراءات المحاكم الخاصة من حيث انها تمثل انتهاكا لقواعد الاجراءات القانونية .

٨٤ - وعندما وصل المقرر الخاص الى غواتيمالا كان قد أفرح عن الأشخاص الذين سمعت ادانتهم ؛ وعلم المقرر أن الافراج قد تم على الفور .

٨٥ - ويمكن القول أن هذا القرار قرار سياسي حاء استجابة لعبارات العلق التي ترددت بشأن انتهاكات حقوق الانسان ، التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام اللازم . كما يوضح هذا القرار ان الحكومة قادرة ، حتي في المرحلة الانتقالية الحالية ، على اتخاذ مثل هذه الاجراءات ، كما يمكن اقناعها بأن تذهب أبعد من ذلك .

٣ - حربة الانتقال والاقامة

٨٦ - تعد السياسة التي أدت الى اقامة مثل هذه المستوطنات الحديده ولاسما الكائن منها في مناطق النزاع ، أكثر الموضوعات اثاره للخلاف في غواتيمالا اليوم . ويقول البعاد أن هذه السياسة قد أضفت صفة عسكرية على الريف وسكانه وتشكل فيـدا على حربة الحركة .

٨٧ - ومن حسن الحظ أن الصحافة (البان " El Eráfico " ، ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٤) نقلت في آب/اغسطس شرحا موجزا للسياسة حاء على لسان أحد المسؤولين في الجيش ومؤداه ان " المستوطنات هذه التي يحرق ساؤها تمثل محاولة لاعادة تأهيل السكان الاصليين الذس تأثروا بالنزاع بعدر ما تمثل حركة لتعزيز المراكز العسكرية . فالاجراءات التي تستهدف تعزيز النجاحات التي حققتها الوحدات المحاربة التابعة للحش توحه الى تحسين المنطقة التي يعيش فيها السكان الأصليون من حمص حوانسها . وتقام القواعد اللازمة في الوقت الحالي لتمكين المجتمعات المحلية المؤلفة من السكان الأصليين الموجودين في مناطق النزاع ، من تطوير اشطتهم الانتاحية في المستعمل ودعمها . ولا يقتصر العمل في هذه المراكز الانمائية على الجيش وحده لأنها نحتاج الى الدعم من جميع الهيئات الحكومية فاتخذت لهذا السبب الترتيبات اللازمة للتسيو من أجل تحقيق تماسك كافة القطاعات الحكومية " (٢) .

.../...

٨٨ - ومن رأى المقرر الخاص انه ليس من الممكن بعد إصدار حكم على هذا الجانب الهام من سياسة الحكومة . والأسقف محق في النعطة التي اثارها فهو لا يعترض ، من حيث المبدأ ، على تركيز الناس في مري حديثه أو تعاوييات ولكنه يرى ضرورة أن يترك لهم حرية اختيار ذلك محض ارادتهم . ولابد من السعي قد ما لرفع مستوى معيشتهم . أما الفضة الأخرى فبحب أن تكون من الشؤون التي تتناولها الجمعية التأسيسية لدى قيامها بصاغة الدستور . وتعد آلية التنسيق بين الهيئات الحكومية من الأدوات الأساسية في نظام توزيع السلطة في عواتيمالا . تتم عملية التنسيق على كافة الأصعدة ولكن أهمها على الاطلاق الصعيد الوطني وصعيد الادارات . فعلى الصعيد الوطني تتولى عملية التنسيق لجنة التعمير الوطنية وهي تضم عنصرا مدنيا قويا . وثمة هيئات غير حكومية ، أحسية ووطنية ، مشتركة في ذلك وتتجاوز حرة بعضها ٢٠ سنة . وتتبع اللجنة رئيس الدولة مباشرة بصعته هذه ، وربما تتنع في المستقبل رئيس الجمهورية . بد أن المنسق على مستوى الادارات هو قائد الكتسة العسكرية . ويتألف مجلس القيادة العسكرية الأعلى من فادة الكتائب هؤلاء ومن رئيس الدولة وبعض كبار المسؤولين الآخرين من دوى الماصب العليا . وبعقد المجلس اجتماعاته في العاصمة على نحو منتظم . وهذا يعنى سيطرة أن الحيش يحتل مركز السيطرة في أى مكان يقع فيه النشاط . وقد تكون العودة الى السلطة المدنية في هذا الصدد سمة أساسية من سمات الدستور الجديد . وعلى حين لا تملك الأمم المتحدة أن تملّي أى شيء فالأمل أن تنظر الجمعية في هذه البفطة بامعان شديد . فاذا ما تقرر ذلك فسوف يتنازل الحيش عن سلطاته بكل صدق . وقد أخبر رئيس الدولة المقرر الخاص أنه بتوقع أن بتخلى الحيش عن هذا المركز الخاص . وللاطلاع على المزيد من التعليقات بشأن هذه المستوطنات ، أنظر الفقرات ١٣٨ - ١٦٤ أدناه .

حرس الدفاع المدني

٨٩ - لا يوحد لحرس الدفاع المدني في غواتيمالا نمط واحد . وتتبع الحكومة في هذا الشأن سياسة ثابتة لا تتزعزع مفادها أن النظام القائم سيستمر على حاله مادامت هناك حاجة الى حماية السكان المدنيين من هجمات المفاورين . ويدوان دوريات الحرس هذه قد احرزت نجاحا ملحوظا في الدور المذكور . فعلى الرغم مما تعرضت له خلال الهجمات من خسائر في الأرواح فانها مازالت توفر الحماية العادية والسيكولوجية للأهالي بمن فيهم أهالي المناطق النائية ، وتشيد النساء على وجه خاص بذلك .

٩٠ - ولا تزال تظهر في الصحف أمثلة تشير الى الضغط الذي يمارسه الجيش على الرجال لينضموا الى صفوف حرس الدفاع المدني . ونستشهد على سبيل المثال بما وقع في شهر تموز/يوليه في فيلا نويفا ، في مقاطعة غواتيمالا : لقد اعترف متحدث باسم الجيش ، بعد الحادث بثلاثة أسابيع ، بأنه كانت هناك بعض المعارضة ، وأن الجيش لم يكن يرغب في مضايقة الاهالي ، ولكن البعض مازال غير مدرك ادراكا كافيا للحاجة الى حماية الأرواح والممتلكات . وكثيرا ما يكون المجتمع المحلي مصدرا آخر للضغط على الفرد ، فكثيرا ما تعنى الخدمة في دوريات الحراسة وضع قوائم بالنوات ، تشمل نوات ليلية . وهذا يتعارض قطعاً مع نمط العمل للفرد . وفضلا عن ذلك ، هناك عنصر التعرض للخطر . فمن لا يتحمل نصيبه من هذه الاعباء وخاصة في القرى الصغيرة ، تعرض لفقد شعبيته في المجتمع .

٩١ - ومن ناحية أخرى أصبحت الخدمة اليوم في بعض الأماكن تطوعية . فيتألف حرس الدفاع المدني مثلا في مدينة هوهنتيناغونو من المتطوعين ، وقد جاءت كتطهير لأفرقة الحراسة التي انشأها الشعب بعد الزلزال لمنع حوادث السلب والنهب والحرائم الاخرى . وأيد قائد الوحدة في كومان بالتا فيراباز ذلك فقال ان الخدمة في هذه المقاطعة لا تشمل الجميع ، ويمكن في بعض الأماكن انتقاء الأفراد . وقد سألته في أمر يشير مشاكل في أماكن أخرى وهو كيف تكون الحال بالنسبة للشخص الذي تضطره ظروف عمله الى الغياب عن قريته بعض الوقت (وهي مشكلة ذات أهمية خاصة للذين يضطرون الى التردد يوميا الى المدن الكبرى للعمل) . فقال انه في هذه المقاطعة يستطيع مثل هذا الشخص أن يطلب اعفاءه من هذه الخدمة .

٩٢ - وفي هوهنتيناغونو يقضي النظام السائد ، خارج المدينة ، بأن ينضم الى صفوف حرس الدفاع المدني جميع الرجال من هم في السن المناسب . ويقوم هؤلاء بانتخاب القائد ، وهو بدوره يعين "الهيئة" العاملة معه . وبينما يجب أن يكون

- المفوض العسكري عضوا في الحرس لا يحوز له أن يكون قائدا له . فالقائد المدني وإن كان مكلفا رسميا للقيام بدور ضابط اتصال ، غير متفرغ بين المجتمع المحلي والجيش . وكانت مهمة المفوض العسكري الرئيسية قبل ذلك تتمثل في تحنيد الرجال في الجيش حتى ولو اضطر أن يقصرهم على ذلك قسرا ، بيد أن هذا النظام قد حل محله نظام حرس الدفاع المدني .
- ٩٣ - تقوم دوريات حرس الدفاع المدني بوضع الحواجز لسد الطرق ، وخصوصا أثناء الليل . ومع انخفاض عدد حوادث الاعتداء ، تقل الحاجة الى ذلك . بيد أن المقرر الخاص صادف في طريقه بين اختاهاوكان ومدينة هوهيوتيناغو ، وهي مسافة ٤ كيلومتر ، اثنين أو ثلاثة من الطرق المغلقة بالحواجز .
- ٩٤ - ومن الممكن الآن استكمال التقرير السابق بإضافة الحقائق التي جمعها المقرر الخاص من الأماكن التي قام بزيارتها .
- ٩٥ - في بولاي ، كهتش : يتألف الحرس من ١٠٨ من الرجال . وطبقا لكشف النوات ، على كل فرد في الحرس أن يقوم بالخدمة مرة كل ستة أيام خلال ساعات الليل فقط . فيتوجه الأفراد الى رهو أزل ، وتقع على بعد ٣ كيلومترات ، لحلب الاسلحة من الوحدة العسكرية ثم يعيدونها في الصباح .
- ٩٦ - في سياختشي ، غرب بيتان : يتألف حرس الدفاع المدني من ٤٠٠ رجل . ويقوم كل فرد فيها بالخدمة لمدة ٢٤ ساعة كل ثمانية أيام . وعندما سأل المقرر الخاص أحد أفراد الحرس ان كان ذلك يؤثر على عمله قال ان الخدمة لا تؤثر كثيرا لانه من صغار المزارعين .
- ٩٧ - في لا تيشيكا ، غرب بيتان : أشار الرجال الى القرى التي قدموا منها وقالوا : انهم يمضون ثلاثة أيام من كل الاسبوع في الخدمة مما يسبب لهم مشاكل في زراعاتهم ولا سيما ان النساء يخشين الخروج الى الحقول خوفا من نشاط المفاورين . وجميع الرجال الذين يراوح سنهم بين ١٥ و ٥٠ سنة هم أعضاء في الحرس .
- ٩٨ - في تسيهيداد ملخوردى منكوس ، شرق بيتان : تفيد المعلومات التي تم الحصول عليها في بليزان الخدمة اجبارية في المنطقة بالنسبة لكافة الرجال بين سن ١٦ و ٢٠ سنة ويشرف الجيش على تنفيذ هذا النظام .
- ٩٩ - في ساكوج ، هوهيوتيناغو : تحدثت الى أفراد من حرس الدفاع المدني في كالغارو ، وهي قرية تعمل بها ٤٠٠ أسرة في مزرعة تعاونية . فقالوا أن نوبة الخدمة هي يوم واحد كل ثمانية أيام ولا تؤثر على عملهم .

١٠٠ - في التومبادور ، سان ماركوس : كان يبلغ عدد أعضاء الحرس في البداية ٥٨٠ فردا ولكن الخدمة أصبحت الآن تطويبه وتضم نحو ٣٩٠ من الشباب ؛ ويعمل هؤلاء في الحراسة ١٢ ساعة في الأسبوع . وقال أحد الأفراد وهو يعمل للمدية أنه يتقاضى أجرا عن اليوم الذي يقضيه في الخدمة وتنظم معظم القرى دوريات حرسها الخاصة وتكون الخدمة بها في العادة بواقع أربع ساعات للنوبة الليلية . وهذه الخدمة في الأحوال العادية تقوم على أساس تطويهي ومقابل أجر ، بيد أن أربع قرى لا تدفع أجرا لأفراد هذه الدوريات .

١٠١ - في كانتيل ، كويتزالتيناغو : لا يوجد بها حرس للدفاع الوطني على الإطلاق (أنظر الفقرات ٤٨ - ٥٥) .

١٠٢ - وناء على ما تقدم تبين أنه لا يوجد نمط واحد . كما أن الخدمة الاجبارية لا تقع في أكثر المناطق تعرضا للنزاع ويوجد بعض الافراد أن الخدمة شاقة . وهذا الحرس جهازا شبه عسكري على الرغم من أن أفرادها خارج الخدمة يعتبرون مدنيين من كافة الحوانب . وقد نصح حرس الدفاع المدني الى حد كبير في حفظ السلم في المناطق التي كانت فيما سبق مسرحا للصراع . وينسحب نفس الشيء على المناطق التي لم تتعرض لنشاط المفاورين على نطاق واسع الا أنه وقعت بها حوادث على نحو ما يمكن أن يحدث في أي بقعه أخرى من البلاد . وتشكل الخدمة في الحرس قيادا على حرية الافراد كما تحد الى درجة ما من حرية الانتقال من خلال عمليات التفتيش في الطرق . وتتمثل فوائد الحرس في الدور الذي يقوم به لحفظ السلام الذي يعيش في ظله الناس ويعملون . ان المقرر الخاص ليرفض أي ادانة عامة لهذا النظام ولا سيما اذا وضعت في الاعتبار الخدمة العسكرية الاجبارية التي تفرضها شعوب كثيرة على فئة عمرية محددة . أما مسألة ما اذا كان نظام حرس الدفاع المدني على نحو ما هو عليه يشكل انتهاكا لحقوق الانسان في غواتيمالا فينبغي أن تترك بلا اجابة قاطعة . بيد أنه اذا كان لهذا النظام أن يستمر ، فقد يكون من المستصوب وضع نمط قومي يتم بمقتضاه تقدير الحاجة الى الخدمة على النطاق العام وان يكون ذلك على أساس موضوعي مع وضع شروط للاعفاء في بعض الحالات لاعتبارات تتعلق بقسوة الظروف وربما لاعتبارات تتعلق بالسن . وقد يحوز القول بأن اختلاف الاوضاع من مكان الى آخر يشكل انتهاكا للحرية بالنسبة للبعض الذين تقع عليهم أعباء شاقة أكبر مما يشكله النظام ككل من انتهاك لحقوق الانسان .

با - الحقوق السياسية

١ - حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات

(أ) الانتخابات

١٠٣ - أجريت الانتخابات في أول تموز/يوليه ١٩٨٤ حسب السوءد . وكان الغرض منها هو انتخاب جمعية تأسيسية ذات سلطات محدودة ، تتمثل ولايتها في وضع دستور للبلد ، وصياغة قانون لتوفير الحماية القضائية فيما يتعلق ببعض حقوق الانسان الأساسية ، وذلك عن طريق منح الحماية (amparo) أو الأمر بحضور المتهم امام المحكمة (habeas corpus) ، وقانون ينظم انتخاب رئيس وجمعية تأسيسية لها سلطات كاملة . وتوجه النية الى احسراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن . وقد ذكر رئيس الدولة انه ينبغي في هذه المرحلة احسراء الانتخابات في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وستؤدى الى عودة الحكم المدني الديمقراطي الحر في غواتيمالا .

١٠٤ - ولا بد من مناقشة اعتراض أساسي على الانتخابات التي أحرقت في تموز/يوليه ١٩٨٤ . وترى لجنة العدل والسلام أن الممارسة برمتها باطلة لعدم وجود أساس دستوري على الاطلاق لعقد أى شكل من أشكال الانتخابات . ولقد الغي الدستور السابق ، ولا تعترف اللجنة بالقانون الأساسي للحكومة الذى سنه نظام ريبوس مونت . ومنطق هذا الرأى يؤدى الى موقف متطرف مؤداه انه لا توجد وسائل قانونية تمكن غواتيمالا من ان تسلك طريق الديمقراطية من جديد . وقد يفضل المجتمع الدولي اتخاذ النهج الواقعي ، وهـسـوان يحيط طما بالآثار القضائية ، قد يرغب في تشجيع العطية الراهنة الى أن يتم انجازها حسب المنصوص عليه أعلاه .

١٠٥ - أشارت تقارير المقرر الخاص السابقة الى المحكمة الانتخابية العليا ، وهي هيئة مكونة من محامين بارزين أنشئت لتنظيم الانتخابات والفصل في أى نزاع قد ينشأ فيما يتعلق بالنتائج . وقد بدأوا بحملة كبرى لتسجيل الناخبين . وكان التسجيل اجباريا لكل مسن حاوزوا سن الثامنة عشرة من المدنيين الطمين بالقراءة والكتابة واختياريا للأميين . وفتحت مراكز التسجيل في جميع أرحاء البلاد في ظل دعاية واسعة . وتمت هذه العطية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ . ومن بين مجموع السكان البالغ نحو ٣٧ مليون نسمة ، تم تسجيل ٢٥٥٤٠٠٢ ، منهم ١٥٩٠٤٢١ من الطمين بالقراءة والكتابة و ٥٨٢٠٦٣ مسن الأميين . وجرى التسجيل مبدئيا بتقديم بطاقة الهوية العادية التي يحطها المواطنون وتقوم باصدارها البلديات . وكما ورد في التقرير السابق ، ففي حالة ضياع أو سرقة بطاقة هوية لشخص ما تنشأ مشكلة ، وذلك لأن عددا من مباني البلديات احترقت عندما كان القتال

الداخلي في أوجه ، واحترقت معها السجلات . وحسبت هذه المشكلة في بعض الحالات ، وقد تم ذلك في منطقتي ايلتومبادور وسان ماركوس مثلا باستخدام النسخ المصورة بطريقة الميكروفيلم والمحفوظة في العاصمة . وفي المناطق الأخرى ، كان من اللازم لحصول الشخص على بطاقة هوية ان يحضر شهودا يعدد بشهادتهم بشأن هويته .

١٠٦ - ويبدو أن استخدام بطاقات الهوية التي تتضمن صورة فوتوغرافية لحاملها أدى الى تجنب انتحال الشخصيات وغير ذلك من الخدع الانتخابية بصورة تامة تقريبا ؛ ولم يعرض أمام المحاكم سوى ادعاء واحد من هذا القبيل . وفي الوقت نفسه الذي كان يتم فيه تسجيل الناخبين قامت المحكمة الانتخابية العليا أيضا بتسجيل الاحزاب واللجان السياسية التي أعربت عن رغبتها في تقديم مرشحين في الانتخابات وكانت المعايير صارمة . وفي نهاية المطاف تم اعتماد ١٧ حزبا ، ولجنتين في منطقتي زاكابا وكويتزالتيانغو ، ولجنة فسي العاصمة . وقد ذكر ، ربما بحق ، عدم توفر نطاق سياسي عريض بدرجة كافية بين الاحزاب ولم يشترك الحزب الديمقراطي الاشتراكي ؛ غير انه أعلن عن الشروط الدستورية والسياسية التي تسمح له بالاشتراك في الانتخابات في المستقبل . وعلى ذلك فان الاختيار أمام الناخبين تراوح ما بين يسار الوسط واليمين المتطرف .

١٠٧ - ودارت الحملة الانتخابية عن طريق الاجتماعات والصحافة والاداعة والتلفزيون ، خاصة لصالح اتحاد الوسط الوطني ، وزعيمه هو أيضا صاحب جريدة الغرافيكو . ونظرا لما للجمعية من سلطات محدودة للغاية ، يبدو أن البيانات المتعلقة بسياسة الاحزاب كانت مقيدة الى حد ما ؛ وعلى سبيل المثال فقد عرض اتحاد الوسط الوطني برنامجا يتعلسق أساسا بالقضايا الدستورية وحماية نطاق عريض من حقوق الانسان . بيد أنها تطرقت للقضية الرئيسية وهي ملكية الأراضي .

١٠٨ - ونشرت قبل الانتخابات بعض تكهنات متشائمة تتعلق بالنتيجة المرجحة . واسترعت منظمة في السويد الانتباه الى مجموعة كبيرة من أوجه الاساءة والاضغوط التي قيل أنها استخدمت في الماضي من أجل ضمان انتخاب المرشح الذي اختاره الجيش ، مما أدى الى الامتناع عن الاقتراع على نطاق واسع . وأعربت المنظمة عن أسفها لجو العنف السائد حاليا واحداث أخرى معددة ترد الاشارة اليها أدناه . واسترعت جماعة URNG (جماعة الحركات الانقلابية) الانتباه أيضا الى العنف الحالي والى تاريخ الانتخابات السابقة التي أدت ، كما قالت الجماعة ، الى انتشار الغرض الشديدة وانعدام الثقة والغور بين السكان . وأعربت عن رأيها في الانتخابات بأنها مناورة قام بها نظام الحكم العسكري للاستهلاك الخارجسي . وكان تقييمها للاحزاب أنها أساسا من الحناح اليميني ، واثنين منها من الوسط المعتدل . وتساءلت الجماعة مناورة دعائية يقوم بها العسكريون لتدعيم بقائهم في السلطة .

١٠٩ - وثمة مسائل محددة كانت موحودة في فترة ما قبل الانتخابات تمثل موقفا للنقد بحق ، أورد بعض الأمثلة عليها :

(أ) ان أخطر هذه المسائل هو قتل أو اختفاء القادة والمنشطين السياسيين . ولقد عانت الأحزاب من جميع الاتجاهات السياسية من ذلك ؛

(ب) وما أثار قدرا كبيرا من الشك استقالة عضو أساسي (القاضي بوكارو سالافاريا) وعضوان مناويان من المحكمة الانتخابية العليا . وأكد لي أعضاء المحكمة أنفسهم أن القاضي بوكارو استقال لأسباب صحية حسب قوله هو ذاته آنذاك في (أيار/مايو) ، فقد كان الجمع بين أعمال المحكمة وبين أعمال مكتبه الخاص أكثر مما يطيق . وأحلت المحكمة العليا القاضي جون شوانك دوران محله ؛

(ج) وقدمت جبهة الاتحاد الوطني شكوى مفادها أن الجنود هددوا واحدا من مرشحيها وضربوها في سانتاروزا ، كما ضربوا رفقاها ؛

(د) وشنت غارة على مطبعة تابعة لأحد الأحزاب وحطمت كتيباته ؛

(هـ) وقال أحد الأعضاء في منظمة غير حكومية ، قابل المقرر الخاص في مكسيكو ، أن الناخبين لم يتلقوا ، سواء من الأحزاب السياسية أو من الحكومة ، معلومات كافية تمكنهم من فهم ما ستحققه لهم تلك الانتخابات . ويبدو أن لهذا التعليق ما يبرره ، لأن المحكمة الانتخابية العليا ، أخبرت المقرر الخاص أن الأمر سيطلب مزيدا من التعليق قبيل اجراء الانتخابات القادمة ؛

(و) وأثار المرسوم بقانون ٤٠ - ٨٤ مزيدا من الشكوك ، ان كرر المطالبة بأن تعمد على مراكز الاقتراع قوائم أسماء رجال الشرطة والعسكريين الموجودين في الخدمة (غير المصح لهم بالتصويت) . وكان السبب المعلن لذلك هو حمايتهم من هجمات تاليفة من الحركات الانقلابية . وفي الواقع ، صدرت أوامر صارمة بالألا يدلوا بأصواتهم ، ولم يتلق المقرر الخاص أي دليل على مخالفة هذا الأمر .

١١٠ - وأصدر مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية في نيويورك بيانا صحفيا جاء فيه ان مصادر سياسية في غواتيمالا كشفت عن نية الحكومة للتلاعب في الانتخابات لكي يستحوذ ائتلاف الجناح اليميني ، حركة التحرير الوطني / ووطنيو الوسط الحقيقيون ، على أغلبية المقاعد ، ويحصل اتحاد الوسط الوطني على الرقم الأكبر التالي ، وحزب الديمقراطيين الوطنيين الغواتيماليين على المركز الثالث (الحزبان الأخيران من أحزاب الوسط) .

١١١ - وقد دعي مراقبون من عدة أقطار ، وأرسلت منظمة الدول الأمريكية مراقبين رسميين غير أن تقريرهما لم يتوفر بعد . وأرسلت كل من أكوادور وبنما والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا

وهند وراس مراقبين آخرين . بينما كان هناك فريق مكون من ٢٤ مراقبا من الولايات المتحدة الأمريكية و ٣ مراقبين من كندا . وجرى الاقتراع في يوم واحد وهو يوم الأحد أول تموز/يوليه ، ولكن المراقبين تمكنوا من تغطية البلد تغطية كاملة . وتنقل العديد منهم بطريق البر ، وزودتهم الحكومة بطائرة عادية وطائرات عمودية للانتقال الى الأماكن التي يتعذر الوصول إليها ولكنها لم تستخدم بكثرة ، وأحضر عدد من المراقبين طائراتهم الخاصة التي تنقلوا بها على نطاق واسع فعلا .

١١٢ - وأصدرت المحكمة الانتخابية العليا تعليمات مفصلة مزوده بالتوضيحات لتنظيم وتشغيل مراكز الاقتراع ، وقد صنعت أوراق الانتخاب خارج غواتيمالا وهي من السورق ذي العلامة المائية . وزود كل ناخب بورتيتين مختلفتي اللون أحدهما للقائمة الوطنية للأحزاب والاخرى لقائمة الأحزاب الموجودة في المنطقة المعنية . ورمز لكل حزب بلون كما ذكرت أسماء التابعين له ، ويضع الناخب علامة صليب أو دائرة أو علامة أخرى في المربع الخاص بالحزب الذي يختاره ، وجرى التصويت لانتخاب ٢٣ نائبا من القائمة الوطنية و ٦٥ نائبا من قوائم المناطق . ووحدت بعد ذلك الأصوات وفازت الأحزاب بالمقاعد وفقا لنظام التمثيل النسبي .

١١٣ - وقد أدلى ٤٣٤ ٩٩٨ ١ شخصا بأصواتهم ووجدت ٢٣١ ٣٠٧ ورقة انتخابية تالفة و ١٠٢ ١٣٣ ورقة لم يكتب فيها شيء أي بنسبة ١٥٥ في المائة و ٧٥ في المائة على التوالي) ، ويقارن هذا بعدد المصوتين لصالح القائمة الوطنية وهم ١٢ ٠١٢ ٢٦١ شخصا والمصوتين لصالح قوائم الديمقراطيين الوطنيين الغواتيماليين في المناطق وهم ٦١٤ ٣٢٥ شخصا ، وهذا الحزب هو الذي فاز بالأغلبية في الجمعية . ومن المفيد مقارنة عدد المصوتين في الانتخابات السابقة كنسبة مئوية من عدد المسجلين :

النسبة	المصوتون المسجلون	
<u>المقوية للمصوتين</u>		
٩٥ر٥	٣١٠ ٠٠٠	١٩٤٥
٦٩ر٨	٥٨٣ ٣٠٠	١٩٥١
٦٦ر٨	٧٣٦ ٤٠٠	١٩٥٨
٥٦ر٣	٩٤٤ ١٢٠	١٩٦٦
٥٣ر٨	١ ١٩٠ ٤٤٩	١٩٧٠
٤٢ر٠	١ ٥٦٨ ٧٢٤	١٩٧٤
٣٦ر٥	١ ٧٨٥ ٧٦٤	١٩٧٨
(أ) ٤٥ر٨	(أ) ٢ ٣٥٦ ٧٥١	١٩٨٢
٧٨ر٢	٢ ٥٥٤ ٠٠٢	١٩٨٤

(أ) هذا الرقم غير رسمي .

فازت الأحزاب على النحو التالي :

٢٣	حركة التحرير الوطني / وطنيو الوسط الحقيقيون
٢١	اتحاد الوسط الوطني
٢٠	الديمقراطيون الوطنيون الغواتيماليون
١٠	الحزب الثوري
٥	الحزب الوطني المجدد
٥	الحزب التأسيسي الديمقراطي
١	جبهة الوحدة الوطنية
١	المنظمة الريفية للعمل الاجتماعي (اللجنة المحلية في منطقة كويتزالتينانغو)
١	الحزب الوطني المجدد / الديمقراطيون المسيحيون

١١٤ - لم يحصل ١١ حزبا ولجنة على أي مقعد ، وقد تم اختيار النواب الحاليين من قبل أحزابهم المعنية بعد انتهاء الاقتراع .

١١٥ - ولعل من المستصوب الاطلاع على تقارير المراقبين أنفسهم غير انها لم تتوفر بعد . وقد اضطر المقرر الخاص أن يعتمد على تعليقاتهم كما أوردتها تقارير الصحف . وقد ذكروا انهم منحوا كل التسهيلات للشغل بحرية في أنحاء البلد . وقالوا ان التصويت كان هادئا ومنظما وحرًا . ولا حظ المراقب من كوستاريكا الحماس بين السكان للتصويت وعدم فـرض أي ضغوط عليهم من الجيش أو الأحزاب . وأعرب مراقبو منظمة الدول الأمريكية عن ارتياحهم التام وقد هنأوا المحكمة الانتخابية الخاصة على تنظيمها للاقتراع ؛ وهنأوا السكان كذلك لأنهم أعطوا درسا في الديمقراطية للبلدان الأخرى . وقال أعضاء الوفد القادم من الولايات المتحدة الأمريكية انهم فيما بينهم غطوا معظم أنحاء البلد ، وقد استقبلوا استقبالا طيبا ، وأعربوا عن رغبتهم في تقديم التهنئة الى المحكمة الانتخابية الخاصة . وقد أسهم الناخبون بصبر في عملية أدت الى قيام حكومة ديمقراطية (كانت هناك صفوف طويلة في بعض مراكز الاقتراع) .

١١٦ - وكان الجيش نشطا للغاية ولكن ليس في مراكز الاقتراع ، ان كل عدم قيام المفاوضين بايقاع الغوضى في الانتخابات .

١١٧ - ووردت تعليقات غير مؤيدة كذلك فقد تساءلت الكنيسة الفواتيمالية في المنفى عما اذا كان بالا مكان اجراء انتخابات حرة في بلد محتل . وقالوا ان النشاط السياسي الوحيد " المقبول " هو الذي يتم في اطار برنامج للمعارضة الراضة . وتهاجم لجنة العدالة والسلم الأساسي القانوني للانتخابات وتتكلم عن المخالفات ونكران الحقوق بسبب القمع والارهاب .

١١٨ - وقد لغت الانتباه كذلك الأوراق الانتخابية الثالثة والمقولة . وعزت المحكمة الانتخابية الخاصة ذلك الى الأمية والاستياء من الاختيار المتاح . وجرى التأكيد على نطاق واسع على عدم وجود حزب يمثل يسار الوسط ، وربما كانت أوراق الانتخاب الثالثة والمقولة تمثل عنصر احتجاج في التصويت . بيد أنه كانت هناك ثلاث نتائج فقط موضع خلاف . وقد جرت اعادة عد الأصوات للمقعد الثالث في قائمة منطقة التافيرا باز وعدلت النتيجة ؛ وأصبحت الأغلبية الجديدة لصالح الحزب الفائز صوتا واحدا . ورفض طلب اعادة العد في سوشيتيكيو لأنه لم يقدم في الوقت المحدد . وكان أحد المرشحين في كيشيه اخا لرئيس ادارة اطفاء الحرائق ، واشتكى حزب آخر من ان رجال الاطفاء قد أثروا على التصويت ؛ واذ كان الأمر كذلك فهم لم ينجحوا كثيرا لأن حزه خسر في الانتخابات .

١١٩ - وعندما اجتمعت الجمعية التأسيسية في اليوم الأول من آب/أغسطس انتخب زعيم
الحزب الديمقراطي الوطني الغواتيمالي رئيسا هو روبرتو كاربيو نيكوك أخو زعيم حزب اتحاد
الوسط الوطني ، وعندما قابله المقرر الخاص لم تكن الجمعية قد بدأت عملها فعلا ، غير
انه لا يشك في رغبة الشعب في العيش في ظل حكم القانون وفي وجود جمعية تأسيسية
ديمقراطية تدعم حقوق الانسان . وتكلم المقرر الخاص كذلك مع ممثلين من جبهة الوحدة
الوطنية وحركة التحرير الوطني ووطني الوسط الحقيقيين واتحاد الوسط الوطني ، وقد
أشار ممثلو الحزب الأول الى انه لو كان هناك نظام مختلف للممثل النسبي لغازوا بمقعدين
بدلا من مقعد واحد . بيد انه لم تكن هناك شكوى من الانتخابات ، وقد أوجز الجميع
برامجهم السياسية المقبلة ؛ غير ان رئيس الدولة أوضح بجلاء انه ينبغي على الجمعية ألا
تتجاوز وظائفها المحددة ، وهي لا تشمل الاصلاحات السياسية ، وقبلت الأحزاب ذلك.
وطيه ربما يكون من الحكمة ترك أي سرد لخططهم السياسية الى وقت لاحق .

(ب) حرية تكوين الجمعيات

١٢٠ - لا بد وان هذا الحق من حقوق الانسان قد تعزز بعد أن الغي المرسوم بقانون ٩ - ٦٣ (أنظر الفقرة ١٣٢) . بيد أن السبب الرئيسي للقلق يتركز في وضع النقابات العمالية في البلاد . وما يقال هنا يجب أن يعتبر مؤقتا لان المقرر الخاص تحدث مع أعضاء النقابات بعد مقابلته لوزير العمل الذي لم تتح له فرصة التعليق .

١٢١ - كان الوزير متفائلا وتحدث عن رغبته في تحسين العلاقات بين أرباب العمل والموظفين ، وعن ضرورة تعايش الطرفين ، وقال ان التفاوض الجماعي مفيد للجميع . وقال ان وضع حد أدنى للأجور لا يخلو من الصعوبات نظرا للحالة الاقتصادية غير المواتية . والبطالة تبلغ ١٦ في المائة في مقابل ١٢ في المائة في السنوات السابقة وليس ذلك الا جانبا من جوانب الانتكاس الذي تعاني منه كافة بلدان العالم الثالث . ووفقا لقوانين العمل يمكن تسجيل النقابات العمالية . وقال انه سيحضر بعد بضعة أيام الاحتفالات بانشاء ثلاث نقابات جديدة .

١٢٢ - وفيما يتعلق بهجرة العمال الموسمين الى المزارع الكبيرة ، هناك قواعد تطبقها دائرة المراقبة ، وفي السنة الماضية تم الابلاغ عن عشر مخالفات ، وبلجا عادة فسي هذه الحالات الى وسائل الاقتناع بدلا من اتخاذ الاجراءات القانونية ، فأرباب العمل فيما يبدو يجهلون القانون . ويرى الوزير ان ثمة حاجة الى سن تشريع جديد لحماية العمال الموسمين ينص على توفير أسباب المعيشة المناسبة للأسرة برمتها ، بما في ذلك توفير المرافق الصحية والمرافق التعليمية ، (استرعى انتباه المقرر الخاص فيما بعد الى مشكلة مواصلة التعليم واختلاف اللغات الوطنية التي يتكلمها عادة الأطفال الصغار ويبدأون بها مرحلة التعليم) . ولم يبد الوزير متحمسا لمناقشة المشاكل التي ستواجهه الاقتصار اذا ما تمكن العمال الموسميون من توفير معيشة مناسبة في قراهم وبذلك يفقدون الحافز للهجرة الى المزارع الكبيرة أثناء مواسم الحصاد .

١٢٣ - وأعرب عن تأييده للبرنامج الانمائي للمناطق الريفية ، وقال ان البرنامج سيؤدي على اقل تقدير الى وقف تدفق الأهالي الى المدن حيث يزيدون من حدة مشكلة البطالة . وقال ان الصناعات الحرفية الموجهة للأسواق المحلية وللتصدير وكذلك السياحة ستساهم جميعها في تحسين حالة العمالة . وتسعى الحكومة لتشجيعها .

١٢٤ - وكان هناك موضوع وحيد اتفق حوله الوزير والنقابات العمالية في الرأي وهو أن النقابات العمالية لا ينبغي أن تشترك في السياسة ، بل تركز على تحسين الأجور وظروف العمل .

١٢٥ - وعرض أعضاء النقابات العمالية صورة للنشاط المتضائل للنقابات ، وضعف حركتها والعجز الذي تعانيه بسبب اختفاء الكثير من زعمائها . وهذه المشكلة ما زالت قائمة على الرغم من انها ترجع الى خمس سنوات مضت على الأقل . وزعماء النقابات الباقون في خوف مستمر من الاختفاء أو الموت لانهم يدركون أن الحركة النقابية برمتها تعتبر حركة انقلابية . وقد ترك هؤلاء لدى المقرر الخاص انطباعا عاما بأنهم يعيشون في حالة من الخوف والقلق الدائمين .

١٢٦ - وهناك حاجة الى انشاء اتحاد للنقابات العمالية أكثر شمولا غير أن مثل هذه الهيئات توجد بالاسم فقط . فالنشاط النقابي محدود في حيز المصنع أو المؤسسة ، ولم يستمر نشاط أي نقابة تعمل في القطاع الزراعي . وتضع الحكومة أمام تسجيل النقابات الجديدة عوائق اجرائية أو بيروقراطية ، كما يتجه أرباب العمل الى فرض ضغوط لثني القوى العاملة عن توفير النسبة المئوية اللازمة من الأصوات لانشاء نقابة .

١٢٧ - وقد نجم عن ذلك كله ، هبوط النشاط النقابي الى مجرد مستوى المحافظة على البقاء ، والاشترك في المساومة للاتفاق على الاجور - وان لم يكن ذلك من مركز قوة - ومحاولة المحافظة على الوظائف لأطول مدة ممكنة . وكانت قد نشأت أزمة في أوائل عام ١٩٨٤ عندما أفلست المؤسسة المستقلة اسميا التي تقوم بتعبئة وتوزيع الكوكاكولا في غواتيمالا وهددت بانها نشاطها . وقالت الشركة ان لديها المال الكافي لدفع الاجور الاضافية القانونية ، ولكن النقابة كانت حريصة على المحافظة على الوظائف ذاتها ، وقد نجحت النقابة في الحصول على دعم دولي بما في ذلك الأموال للحصول على الأغذية ؛ وأعلن العمال الاعتصام فورا . وكان ثمة خطر من انقطاع الكهرباء واستيلاء الدائنين على الآلات . وقد تم التوصل الى حل للمشكلة في شهر أيار/مايو عندما سعت الشركة الأم سعيا نشيطا لايجاد مقاول عمال آخر يعيد توظيف القوة العاملة . ولا يعرف المقرر الخاص النتيجة النهائية التي تم التوصل اليها في هذا الصدد ، وان كان يعلم ان زجاجات الكوكاكولا كانت متاحة ومتوفرة على نطاق واسع في غواتيمالا في شهر آب/اغسطس .

١٢٨ - وقد قيل للمقرر الخاص ان ثمة نقابات موجودة في العاصمة ، وفي ريتالهييليو ، وسوشيتيكويز وغيرها في الجنوب ، بيد أن عددها اليوم يقل عما كان عليه منذ ثلاثين سنة . وتشير الصحافة الى انه تتم تسجيلات جديدة للنقابات وعلى سبيل المثال تم خلال زيارة المقرر الخاص تسجيل نقابة صناعة المشروبات الفواتيمالية .

١٢٩ - وقد أكدت المحادثات التي دارت مع المسؤولين في النقابات العمالية في غواتيمالا وفي المنفى في المكسيك على رغبة هؤلاء في أن يحاط المجتمع الدولي علما بمشكلاتهم .

وهدت عليهم امارات الكآبة والضيق . وأعرهوا عن رغبتهم في أن تدعى لزيارة غواتيمالا بعثة من منظمة العمل الدولية . وينبغي التأكيد مرة أخرى على ان الفرصة لم تتح للمقرر الخاص لطرح هذه النقاط على الوزير بما تنطوى عليه من نقد موجه له ولموظفيه . ولكن هناك دليلا ظاهرا بأن الأمور لا تسير على ما يرام تماما في مجال النقابات العمالية وانه من المستصوب ان تنظر الحكومة في الطرق التي يمكن أن تحقق بها التقدم في نطاق الحدود المتفق عليها من عدم ممارسة النقابات لنشاط سياسي حتى تصل الحكومة الى اقامة علاقة أفضل مع حركة النقابات العمالية ككل .

١٣٠ - وتقل هذه القضية عند هذه النقطة في الوقت الحاضر . فلم تقم في السنة الحالية احتفالات أول أيار/ مايو . وقال الوزير ان سبب ذلك هو أن الناس تؤثر قضاء العطلة في أنشطة ترفيهية بما في ذلك الذهاب الى الحدائق العامة التي يساهم في توفيرها أرباب العمل . بيد أن النقابيين قالوا انه لم تقم أية احتفالات لان زعماء النقابات خشوا من أن يتم التعرف عليهم علنا . وهذه مسألة أخرى سيتعين اجراها بحوث كثيرة لحلها .

٢ - حرية التعبير والحرية الدينية

(أ) حرية التعبير

١٣١ - لا تبدو هذه المسألة محلا للثقة في الوقت الحاضر ، لانها ليست من حقوق الانسان التي يتيسر ايراد أمثلة محددة بشأنها ولكن النقاط الثلاث التالية يمكن أن تساعد في ذلك .

١٣٢ - صدر العرسوم بقانون ٩ - ٦٣ الذي تضمن أحكاما قاسية موجبة ضد أى شكل من أشكال النشاط الشيوعي . وعلى حين لم يرد بالتحديد ذكر الشيوعيين ، فان تحديد من ينطبق عليهم القانون كان ، على ما يبدو ، عملية ادارية يتولاها وزير الدفاع وليس القضاء . وبعد الفاء هذا القانون ذكر ان رئيس الدولة قال انه لن يحرم من الاشتراك في الانتخابات القادمة أى شخص أو حزب له اتجاهات يسارية مهما بلغ تطرفها ، اذا نص على ذلك الدستور الجديد .

١٣٣ - وعلى الرغم من وقوع عدد من الحوارات المؤسفة ، ورد ذكرها في الفقرة ١٠٩ ، فانه لا يبدو ان ثمة عوائق كبيرة اعترضت الحملة الانتخابية التي قامت في تموز/ يوليه . وقد كان رجال السياسة يتجولون في البلاد بحرية وحملت جميع وسائل الاعلام الرسائل السياسية للأحزاب المختلفة . وقد شاهد المقرر الخاص الكثير مما نشرته الصحف وقيل له ان الاذاعة والتلفزيون استخدموا أيضا على نطاق واسع . وكان من الطبيعي أن ما تناولته الاحزاب كان محدودا نظرا لان دور الجمعية ذاتها محدود كما سبق ذكره .

٠٠/٠٠

١٣٤ — وقد سأل المقرر الخاص رجال الصحافة أنفسهم اذا كانت توجد رقابة على الصحف فأجابوا بانها غير موجودة ولكن الصحف تلتزم من تلقاء نفسها بقدر معين من الحذر فيما تقوله وذلك ، دون شك فيما يتعلق بما يوجه الى الحكومة من نقد (وان كان هذا هو تصور المقرر الخاص نفسه) . وليست هناك قيود مماثلة على نقد الصحف للمقرر الخاص . وقد تمت تغطية المؤتمر الصحفي الذي عقده تغطية كاملة ومنصفة بما في ذلك تغطية المسائل التي انتقدتها فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في البلد .

(ب) الحرية الدينية

١٣٥ — لم تظهر أية حقائق هامة جديدة منذ وضع التقرير الاخير ، ولم ترد شكاوى من الكنائس البروتستانتية المختلفة ، التي تستطيع بأى حال أن تضطلع بوظائفها سواء في اقامة الشعائر الدينية أو تقديم الرعاية الكنسية دون حاجة ان يتم ذلك بالضرورة بواسطة قساوسة معينين . بيد أن المحاولة التي قامت بها مؤسسة هاري كريشنا لتسجيل نفسها لم تنجح بعد ، ولم تقدم الدوائر الحكومية أى تفسير لرفضها التسجيل والطلب على ما يبدو سيحتاج الى مزيد من النظر .

١٣٦ — وفيما يتعلق بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، فان علاقاتها بالحكومة في تحسن ، ويتعاون رئيس اساقفتها مع رئيس الدولة في حل المشكلات . بيد أن ابروشية كريشيه فسي حالة تعد غاية في السوء . فلم يكن فيها في وقت ما سوى قس واحد لبلدية نياج بأكلها . ويوجد الآن خمسة قساوسة للمنطقة كلها . وقد احتج الاهالي بشدة على نوع القيادية الكنسية في منطقتهم والتي بدت شديدة التأثير "بلاهوت التحرير" مما افضى الى التعاون مع المغاورين سواء ايجابيا أو سلبيا . ونظرا لرغبة الاهالي من الكاثوليك في أن يسود السلام في قراهم فهم لا يرغبون أن يتكرر ذلك مرة أخرى .

١٣٧ — وقال رئيس الاساقفة للمقرر الخاص انه على الرغم من احتجاز الجيش لبعض الأديرة ، فانه أخذ في اعادة ممتلكات الكنيسة تدريجيا . وفيما يتعلق بمستقبل البلاد بوجه عام ، قال رئيس الاساقفة انه يعلق آمالا كبيرة على اجراء انتخابات حرة يشترك فيها الاهالي اشتراكا كاملا . وقال انهم محتاجون الى التعليم ليأخذوا مكانهم اللائق في المجتمع . كما شجب حالات الاختفاء وان كان يرى ان عددها قد قل عن ذي قبل ، وقال انه اذا كان بعض الاشخاص متهمين بالشيوعية (أو بأى تهمة اخرى فرضا) فيجب أن يمثلوا امام القضاء . وقال ان اصلاح الزراعي ضروري أيضا .

ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف - مستوى المعيشة

١٣٨ - نشرت اللجنة الوطنية للتعمير والجيش كلاهما معلومات عن مشاريع منجزة أو مخططة . وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ واصلت اللجنة الوطنية للتعمير برنامجها لا حصره تحسينات في الهياكل الأساسية للبلاد : امدادات المياه ، والرى ، والمحارى ، بما في ذلك ٤٩ شبكة لتوفير مياه شرب مأمونة ؛ و ١٣٧ مدرسة جديدة ؛ و ٢٢٠ كيلومترا من الطرق الحديدية و ٢١ حسرا ؛ و ١٠٩٤ منزلا حديدا ومجموعة متنوعة من التحسينات الريفية مثل إعادة التحريج وتربية الاسماك . كما استمر أيضا توزيع الأغذية . أما المسألة الوحيدة مثار القلق التي وجه نظر المقرر الخاص اليها فتتصل بمناطق معينة في أطراف العاصمة : فقد تلقى التماسا يطلب الدعم لحملة ترمي الى جلب المياه غير الملوثة الي مستوطنة العيلاغرو ؛ وفي منطقتين أخريين تناقلت الصحافة أنباء الظروف البائسة أو التهديد بالطرد لأسر تحتل املاكا خاصة عن طريق بناء الأكواخ فيها . وهذه المستوطنات الكوخية هي نتيجة الهجرة من الريف التي يقوم بها أناس يبحثون عن العمل مثل ما يحدث بالفعل في بلدان كثيرة . وهكذا أعطي ادخال مشاريع تجلب العمالة الى المناطق الريفية الأولوية المناسبة ؛ وفي منطقة الالبتلانو تتصل هذه بصورة رئيسية بمراكز التنمية ؛ كما يحرى ادخال محاصيل جديدة ، وتربية المواشي وصناعات صغيرة ، وذلك باستخدام المنتوجات المحلية . وبين كانون الثاني /يناير وحزيران /يونيه حرى منح سندات تملك الأراضي ؛ منها على سبيل المثال منح ٣٧٣ سندا في أكول ، و ٢٣٩ في تزابال (كيتشي) و ٢٥١ في تشيسيك (ألتا فيراباز) .

١٣٩ - والمقرر الخاص مقتنع بأن هذا المحال كله من محالات النشاط عظيم الأهمية من حيث حقوق الانسان . الا أنه غطي ساهبا في السنة الماضية ولم يدرج في هذا التقرير سوى مثلين اثنين من المخططات العديدة التي شرحت للمقرر الخاص .

١٤٠ - توجد في ناحيتي لا تكتيكا وناهي من محافظة بيتين ٤ مشاريع في مرحلة مبكرة من التنمية . واحدى المشاكل مشكلة الحجم بعينه (ان تشمل التنمية ٣٣ في المائة من أراضي غواتيمالا) والاتصالات . فبلدية لبيرتاد في الغرب أكبر من محافظة هوهوتيناغفوه ولا يوجد فيها بالفعل الا طريقان اثنان . اما السكان البالغ عددهم ٩٣٠٠٠ فينتشرون على نحو غير كثيف ؛ ولا يزال كثيرون نازحين يهيمون في الاغظال والغابات . وهؤلاء هم بصورة رئيسية من غير السكان الاصليين وقد جاءوا من أجزاء أخرى من البلاد .

١٤١ - ومركز التنمية الأكثر تقدما الى حد بعيد حدا يقع في يناهي قريبا من نهـر أوسوماسينتا الذي يشكل الحدود مع المكسيك . وقد جرى تنظيف هذا الموقع ، وسوف يصبح تعاونية . كما سيتم كل مزارع ٦٤ هكتارا . والارض خصبة كما يبدو على الأقل من المحاصيل الممتازة في الحقول المحيطة بلاس كروسييس الواقعة الى الشرق منها (وكانت هذه المدينة في وقت من الأوقات مهجورة بالفعل ولكن أعيد استيطانها الآن) . الا أن هذه المنطقة تشهد حاليا نشاطا لمفاهير القوات المسلحة الثورية .

١٤٢ - أما لا تكنيكا فهي حاليا مركز عسكري صغير مجاور لنهر أوسوماسينتا في مكان ليس بعيدا عن آثار العايا في ياكشيلان على الضفة المكسيكية لهذا النهر . وكانت توجد مستوطنة تعاونية مجاورة ولكنها هجرت أثناء القتال . وقد الى المركز الآن سكان مدنيون . وعندما كان المقرر الخاص هناك لم يأت الا الرجال ، وكان بعضهم قد عادوا لاحضار زوجاتهم وأطفالهم . وقد م بعضهم من مكان قريب تماما يدعى فيلاهيرموسا (وهذه غير المدينة المكسيكية التي تحمل الاسم نفسه) ، حيث لم يوا جهوا بالفعل أية مشاكل . وكانوا قد سمعوا بأنه توجد في يناهي مرافق مثل المدارس ، ومركز طبي ، وأراضي . وقالوا انهم سيزرعون محاصيلهم الكافية العادية ولكنهم يهتمون بمحاصيل أخرى مثل البندورة ، والبطيخ ، وغيرها من الفواكه والخضروات الجديدة الأخرى ؛ وأملون في تعلم زراعة هذه المحاصيل وكذلك في أن توفر لهم الطرق ووسائل النقل للوصول الى السوق .

١٤٣ - وحاآ آخرون من قرية أكثر اضطرابا من ذلك بكثير حيث كان المفاهير قد استولوا على محاصيلهم ، وأخذوا بعض القرويين ، وهاجموا الناس الذين يعملون في الحقول . وهؤلاء يعلقون الآمال نفسها على المشروع الجديد .

١٤٤ - وتبين الخطة المنشورة ليناهاي تدابير لـ ١٠٠ أسرة . وسوف يمد الطريق الآتي من لييرتاد ليصل الى المستوطنة ، وكذلك الأمر بالنسبة لخطوط التليفون والكهرباء . كما سيبنى مهبط للطائرات والدراسات جارية لتقييم امكانية تربية الابقار والنحل ، وتربية الاسماك ، وزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل بما فيها الأخشاب والفواكه (بحيث يعكس تحقيق أمال السكان المحتملين) . وتشارك ٢٧ وكالة حكومية في ذلك ، والمنوى انحاز المشروع بحلول كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ؛ وكان قد جرى في آب/اغسطس بالفعل تنظيف الموقع ورسم حدوده .

١٤٥ - وفي الطرف الآخر من البلاد في ايزابال ، فان المشروع الرئيسي في بلدتسي ليفينغستون والاستور المذكور في التقرير الماضي بدأ في أيار/مايو وسوف يستغرق انجازه خمس سنوات . ونشر في تموز/يوليه مجلدان كبيران يصفان الخطط الدقيقة بتفصيل كبير ، مما يظهر الدراسة الدقيقة الكامنة وراء هذا المخطط الطموح . وسوف يستفيد من المشروع ٢٢ ٥٠٠ نسمة ؛ كما يتوقع بحلول السنة الخامسة أن يكون في المدارس ٧٠٠ ٤ طفل .

٠٠/٠٠

١٤٦ - وقد شرح وزير الزراعة للمقرر الخاص طريقة بسيطة لتخزين التفاح والاجاص والبرقوق بغية تخزين الفواكه للبيع في ذروة السوق . ويجرى ادخال هذا النظام الرخيص على نطاق واسع .

١٤٧ - الا انه قد يكون من المفيد قول المزيد عن أمثلة فردية لبرنامج مراكز التنمية التي يمكن أن ترى بالفعل في أرض الواقع . يشمل البرنامج تعميم المستوطنات في بضع محافظات في الشمال الغربي وبناء مستوطنات أخرى في مواقع جديدة . وقد سبق للمقرر الخاص أن تناول في تقرير سابق أكل الواقعة قرب نيباخ (كيتشي) وتشيسيك (التاثيراباز) . وقد انجزت الاولى في نهاية عام ١٩٨٣ تقريبا ، وشهد المقرر الخاص من الجوان كل شي قد انجز ، وأن المخيم المؤقت قد ازيل ، والطريق قد بني ليس فقط الى نيباخ بل كذلك الى اجزاء أبعد منها في مثلث اكسيل لتصل الى تزابال وخويل (انجز للتوفيق) وهما أصغر حجما . وهناك مزارع من الحيش متمركزة في هذه الاماكن الثلاثة ولكن لا يوجد أى سياج حدود من الاسلاك الشائكة أو من أى شي آخر حسب ما يرى من الجو .

١٤٨ - وفي هذه الزيارة ، ذهب المقرر الخاص الى أربع من هذه المستوطنات وتحدث الى أفراد مجتمع محلي آخر قد يشارك في البرنامج في وقت لاحق .

١٤٩ - وكانت مستوطنة بولاى في محافظة كيتشي ماثرا اهتمام خاص حيث كان المقرر الخاص قد زار هذا الموقع في عام ١٩٨٣ . وهو يقع عند مفترق الطرق من نيباخ الى كوتزال وتشاخول في مثلث اكسيل . وقبل سنة كان قد التقط صورا فوتوغرافية للأثار المتناثرة والمعروفة للقريبة المهجورة كليا ، وتكلم مع بعض السكان الذين لحأوا الى نيباخ . وقالوا كما ذكر في تقريره آنذاك انهم يودون العودة الى أرضهم في بولاى عندما يكون ذلك مأمونا . وفي ذلك الوقت كان قد بحث أيضا مع مجموعة من آرامل اكسيل وأطفالهن ممن كانوا في نيباخ الامكانيات المتاحة لهم واستمع الى مشاعرهم بالقلق ازاء المستقبل .

١٥٠ - وفي شهر آب/اغسطس هذا ، رآهم المقرر الخاص جميعا مرة أخرى . فقد أعيد بناء بولاى كليا في الموقع الاصيلي لها وعادت الأسر الى أراضيها ، وقبلت ٢٥ من الأرامل وأطفالهن (ممن ليسوا في الأصل من بولاى) وأسرتين من نيباخ . وهناك الآن مركز صحي ، والمدرسة على وشك الانجاز ، كما حسنت الحكومة المركزية الطريق تحسينا كبيرا (وذلك ليس كجزء من برنامج العمل مقابل الغذاء) . ولا يزال هناك نحو ١٥ أسرة مفقودة من المجتمع المحلي الاصيلي ، ومن المفترض أنها نازحة في الجبال ؛ ولكن أراضيها جرى الاحتفاظ بها . أما بقية السكان فقد جددوا زراعة أراضيهم ؛ ويقترحون البدء قريبا بتربية الابقار ، بينما تجرى مساعدة الأرامل الخمس والعشرين في محاصيلهن من الذرة

والحطب ، كما جرى تأجيرهن بعض الراضى التي جرت زراعتها بالبطاطا لأول مرة . وهناك مياه جاربية (الشبكة القديمة بأنبوب غير ملائم) وكهرباء الآن . وتقوم خفر مدنيون بأعمال الحماية وكانوا قد صدوا هجوم المغاهر الوحيد الذى وقع ؛ وتقع أقرب مفرزة من الجيش على بعد نحو ٣ كيلومترات .

١٥١ - وهذا مجتمع اعتاد أفراد الهجرة ، الى الجنوب للقيام بالأعمال الموسمية في المزارع الكبيرة . ويؤدى هذا الوضع الى مشاكل نظرا لأن الايوا في المزارع يكون عادة في زريبة كبيرة لا توحد بها فواصل لتوفير الستر . وانا حدث ان ذهب الأطفال برفقة ذهيم فانهم لا يحدون التعليم المدرسي ، وهو أمر متعذر على أية حال لأنهم يتكلمون اللغة الاكسيالية ولا يتكلمون الاسبانية . اما انا تغلفت الأسر فان رب الأسرة يشعر عندئذ بالقلق على سلامتها . ولهذا يقولون انه اذا كانت تربية المواشي وزراعة البطاطا تصادف نحاحا ، وانا كان بوسعهم الحصول على دخل من مصادر أخرى ، كالعمل على الطرق ، فانهم يفكرون في عدم العودة مرة أخرى الى العمل في المزارع الكبيرة .

١٥٢ - وسوف يكون من دواعي السخرية أن يؤدى التحسن في مستوى المعيشة في الالتييلانو الى تمكين السكان من كسب ما يكفي من الأموال دون الهجرة الى المزارع الساحلية للقيام بالأعمال الموسمية . فسوف يترتب على ذلك آثار مدمرة على صناعة الصادرات الزراعية ، على حسب ما بدا من المناقشات الاخرى التي جرت في ايسكوينتلا وسان ماركوس . ولا يعرف المقرر الخاص ان كانت هناك أية خطط يجرى وضعها لمواجهة مثل هذا الاحتمال . اما من ناحية حقوق الانسان فمن الافضل للسكان الاصليين أن يكون لديهم اكتفاء ذاتي ؛ وان آثار ذلك الاكتفاء الذاتي على الاقتصاد الوطني تتعدى حدود الولاية المنوطة بالمقرر الخاص . بيد أنه ينبغي النظر بدقة من وجهة نظر حقوق الانسان في أى موقف سياسي يتخذ ، لحماية المزارع الكبيرة ومحاصيلها ، يكون رد فعل لرفض العمال الموسمييين التقليديين الهجرة لأجل العمل .

١٥٣ - ومستوطنة باليستينا في قضا لاس كروسييس ، مستوطنة أخرى أعيد بناؤها في منطقة تتسم بالاضطراب الشديد في غرب محافظة بيتين . وتبدو هذه المستوطنة من الجوه بمنازلها ومرافقها الحديثة النموذجية ، كمركز تنمية مثالي . وخصت هذه المستوطنة هنا بالذكر لا لشيء الا لأن الجيش ، كما علم المقرر الخاص ، تركها بعد سنة من وجوده فيها ، وأصبح الأمن في يد الخفر المدنيين .

١٥٤ - وكانت لا تزال توحد مفرزة من الجيش في بقية المستوطنات التي زارها المقرر الخاص وتتصل وجود أو عدم وجود مفرزة من الجيش ، بصفة حزئية ، بمسألة حرية الحركة (انظر الفقرات من ٨٦ الى ٨٨) .

١٥٥ - أكمال ، التا فيراباز ، مستوطنة جديدة تقع بالقرب من كوان ، عاصمة محافظة التا فيراباز . وكانت الارض في الماضي مزرعة مطوكة ملكية خاصة واشترتها الحكومة ؛ المتوقع القيام بشراء مزرعة من الارض . وقد زاد عدد السكان الذي كان في الأصل ٣٨ نسمة وأصبح الآن ١٢٨ ١ نسمة ، ينتمون الى قرى ونجوع مختلفة عديدة حول كوبان . وقد هجر معظم هذه القرى ، على الرغم من أن القليل منها لا يزال مأهولا جزئيا .

١٥٦ - والذي يحدث الآن هو أنه يجري انشاء مجتمع جديد تماما . وكما هو الحال في المستوطنات الاخرى من هذا النوع ، كان السكان ، في آب/اغسطس ، يقيمون في مساكن مؤقتة وكانوا يقومون ببناء منازلهم وهياكلهم الاساسية الحديدية بمساعدة مهنيين . وتمثل المشروع في توطين الافراد القادمين من القرى المحيطة ، وكان أغلبهم من العشرديين أو اللاجئين الداخليين ، في المركز الجديد على أن يكون بوسعهم العمل في أراضيهم الخاصة في قراهم الاصلية . ويحرق كذلك توفير اراضٍ جماعية . ويتم توفير الحماية للمستوطنة من قبل الخفر المدنيين ، الا أن الأشخاص الذين يذهبون للعمل في أراضيهم لا يصطحبون معهم أى مرافق من رجال الخفر المدنيين .

١٥٧ - وتوجد في المستوطنة مدرسة يتعلم فيها الأطفال الصغار باللغة الككشية ثم باللغة الاسبانية بعد ذلك . وهناك كتب للقراءة مكتومة باللغة الككشية . ويوجد كذلك مركز صحي رأى فيه المقرر الخاص الأطفال وهم يتعلمون ضد الأمراض .

١٥٨ - وثمة عنصر يتصل بصفة خاصة بالمزاعم المتصلة بموضوع "غسل الدماغ" ، وهو أن كثيرا من السكان كانوا فيما مضى مشتركين ، اما بصورة ايجابية أو سلبية ، مع قنوات المغاير . وهناك لافتة معروضة تتضمن أسماء بعض سكان المستوطنة بأسمائهم المستعارة ورتبهم في حركة المغاير ؛ كما ظهرت عليها الاسماء المزيفة لمختلف القرى المحلية كما أطلقها عليها المغاير . (والمفروض انه اذا كان الافراد والاماكن لا يعرفون لدى كل انسان الا بأسماء زائفة ، فمعنى ذلك أن المغاير لا يمكنهم أن يفشوا سر بعضهم بعضا اذا وقعوا في الأسر) وقد أصبح المغاير السابقون ، بما فيهم زعماءهم ، يتمتعون بمكانة بارزة في المستوطنة الجديدة . وقد تحدث المقرر الخاص مع واحد منهم على الأقل . وقد استفادوا جميعا من العفو .

١٥٩ - تشاكاخ ، هوهوتيناغفو ، كانت في الماضي مزرعة تملكها الدولة . وتقع على الحدود المكسيكية الى الجنوب قليلا من الركن الشمالي الغربي لهوهوتيناغفو . يتكون المشروع من بناء منازل لحوالي ١٠٥٠ نسمة ، مع ااحة ٢٥٠٠ هكتار أخرى من الاراضي الجماعية ، واقامة مشروع للرى . وهناك طريق يوشك على الاكمال ، ويربط القرية مع ننتون .

٠٠/٠٠

وقد تم تجهيز ١٠٤ منازل في آب/أغسطس ، وكانت هناك مواد متوافرة لبناء عدد كبير آخر من المنازل . وتوحد المياه والكهرباء . وفي الوقت الحاضر يقوم السكان ببناء منازلهم كما يحرى تزويدهم بالأغذية .

١٦٠ - والسمة الفريدة هي أن جميع السكان ، باستثناء مفرزة من الجيش ، عادوا من المكسيك بعد إقامة حوالي سنتين . وكان بعض هؤلاء من اللاجئين الرسميين ، إلا أن أغلب الذين تحدث معهم المقرر الخاص كانوا في قرى مكسيكية وكانوا يقومون بصور من العمل حالت دون تأهيلهم للحصول على مركز اللاجئين . ويرجع هؤلاء في أصولهم إلى هوهوتيناغو أو أكسيكان (شمال كيتشي) . وقد هربوا من أعمال العنف ، إلا أنه كان من الصعب تحديد همة المسؤول عن ذلك العنف . وقد سمع بعضهم أن الحالة في غواتيمالا قد تحسنت ؛ وذكر آخرون أنه ليست هناك أي أخبار ، وخاصة في مخيمات اللاجئين . والسبب أو الآخر لم يكونوا راضين وأرادوا العودة إلى موطنهم . وكان طريقهم يمر خلال المعبر الرئيسي للحدود على الطريق الواقع بين سيوداد كوهتيموك (المكسيك) ولا ميسيللا (غواتيمالا) . ومن هذا المكان أخذ اللاجئون العائدون إلى مدينة هوهوتيناغو .

١٦١ - ومن الأهمية البالغة أن يشتمل التقرير على ذكر الموقف المعتمد هناك من قبل السلطات . فالسياسة الرسمية تقوم على إعطاء خيار للاجئين العائدين . فبوسع هؤلاء اللاجئين أن يعودوا إلى قراهم الأصلية ، ولكن بتوفر شروط معينة . وهذه الشروط هي أنه إذا لم تكن القرية واقعة في منطقة صراعات جارية ، فبوسعهم العودة فوراً . أما إذا كانت القرية واقعة في منطقة صراعات جارية فبوسعهم أن يعودوا ، في هذه المرحلة ، إذا كان هناك ما يكفي من السكان لتشكيل خفر مدني كفاً ؛ وفي الوقت نفسه يمكنهم البقاء في تشاكاخ حتى يمكن تجميع هذا العدد الكافي من السكان . وليس من الواضح تماماً إذا كان جميع اللاجئين العائدين قد فهموا تفاصيل هذا الخيار وأسبابه . فمن الواضح أن بعضهم قد أبلغ به على النحو المناسب ، أما بالنسبة للآخرين فالأمر أقل وضوحاً . فقد كان البن وحب الهال حاهزين للزراعة في أكسيكان وكانوا تواقين إلى العودة إلى موطنهم . وتتألف هذه المحاصيل من الشجيرات التي تعمر عدة سنوات . إلا أنه جرى أثناء حضور المقرر الخاص توضيح التفاصيل مرة أخرى . فاختيار منزل في تشاكاخ لم يكن قراراً دائماً . والذين يفعلون ذلك يظل بوسعهم في مرحلة لاحقة أن يختاروا العودة إلى قراهم الأصلية .

١٦٢ - وقبل وصول المقرر الخاص إلى تشاكاخ ، أصيب أحد المهندسين العسكريين الذين كانوا يقومون ببناء الطريق المؤدى إلى القرية . وكان لابد من نقله إلى المستشفى بالطائرة العمودية مما أدى إلى تقليص زيارة المقرر الخاص . ولم تكن هناك فرصة للسؤال عن الحوادث

في مخيم اللاجئين "الشواديرو" في المكسيك في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . والنظر الى المعلومات التي وردت فيما بعد ، شعر المقرر الخاص بالأسف لأنه لم يتسلك بسـرج المراقبة أو يستفسر من المفزة العسكرية عن الحادث . والواقع انه لم يكن يعرف أن مخيم "الشواديرو" قريب الى هذا الحد . (أنظر الفقرة ١٧٧) .

١٦٣ - فنكا لاس كونتشاس ، التا فيراباز ، مخيم مؤقت مقام على أرض استأجرتها الحكومة من مالك خاص . وينتمي كافة السكان في الأصل الى مجموعة من القرى الواقعة شمال كيتشي . وقد كان هؤلاء السكان مشتركين بدرجات متفاوتة مع المغاهير ، ولكنهم قرروا العودة بعد أن تخلى عنهم المغاهير في نهاية الأمر . وقد أقاموا اتصالا مع الجيش بطريقة بارعة . وقد عاد منهم في الوقت الحاضر ٦٠٨ أشخاص الى فنكا لاس كونتشاس ، حيث توجد مدرسة . وهم يودون أن يكون لديهم مركز صحي .

١٦٤ - وهذا المخيم ليس مركز تنمية ، حيث أنه مجرد مكان للايواء المؤقت . إلا أن سكانه يلقون بعض الأضواء الهامة على مسألة اختيار إعادة التوطين . فقد حدث أن دمرت قراهم ، ولكن لم تدمر مزارع حب الهال التابعة لهم . وكانوا تواقين الى العودة الى أراضيهم . إلا أن القرى الأصلية منفصلة عن بعضها بدرجة كبيرة وليست فيها مرافق . ومن أجل الاستفادة بامتيازات المدرسة والمركز الصحي كان هؤلاء السكان على استعداد للنظر في امكانية الاحتفاظ بأراضيهم والعمل فيها في الوقت الذي يعيشون فيه في مكان مركزي حيث تتوافر المرافق المجتمعية . إلا أنهم لم يتصلوا الى أي قرار .

١٦٥ - وفي خارج فلوريس ، بيتين ، اطلع المقرر الخاص على نموذج للبيت الذي يمكن بناؤه في المستوطنات الجديدة . ويمكن توفير مواد البناء بسهولة من المواد المحلية العادية : الخشب المستقيم الالياف للأعمدة والجدران وهوارض السقف ؛ وسعف النخيل للسقف . وكانت هناك سمعان اضافيتان ، وهما مضخة للمياه تعمل بطاحونة هوائية ، ومصنع لغاز الميثان ، يعتمد في وقوده على كافة الأنواع المتاحة من روث الحيوانات ، لتوفير الغاز للطبخ وكذلك للاضاءة عند اللزوم . وربما يتم ترتيب هذين العرفقين لمجموعة من المساكن ، بدلا من تركيبهما لكل مسكن على حدة في المستوطنة الجديدة . وهذان العرفقان يمثلان نظامين مجربين تماما ؛ فلقد عرف المقرر الخاص طواحين الهواء في اسكتلندا لعشرات السنين ، أما اجهزة الميثان فهي احدى سمات أنشطة المعونة المسيحية في سرى لانكا والتأكيد في أماكن أخرى . وجود هذين العرفقين معا ستعني النساء والأطفال في القرية من الكدح المتواصل المتمثل في حمل أواني المياه وحزم الحطب لمسافات طويلة وعلى فترات متكررة .

١٦٦ - ان عناصر التقدم هذه لا يمكن توفيرها الا في مركز كبير . ومع عدم التراجع بأي شكل من الاشكال عن المبدأ القائل بأنه ينبغي تمكين السكان في الألبانوم من اختيار مكان وكيفية عيشهم ، يجب لفت الانتباه الى التحسن الملفت للنظر الذي تحققه هذه الابتكارات في مستويات المعيشة . الا أنه يمكن كذلك عن طريق هذه المشاريع تحقيق الهدف العسكري المتمثل في منع الدعم السوقي عن المفاهر بحرمانهم من الاتصال بالسكان فمن المؤكد أن حركات المفاهر ، وهي جيش المفاهر الفقراء ، والقوات الثورية المسلحة ، والمنظمة الثورية للشعب المسلح لم تتدخل عن كفاها ولا تزال المواجهات تحدث في كيتشي ويتين وسان ماركوس . ومن السابق لأوانه الحكم على ما اذا كان دور الجيش في القرى التي استكملت هو لأسباب عسكرية محضة أو اذا كان له هدف آخر . الا أن هناك بعض الشواهد البادية على أن السلطات تحترم رغبات سكان الألبانوم : فقد كان سكان بولاي يرغبون دائماً في العودة الى قريتهم وقد حدث ذلك في الوقت الحاضر ؛ ووفقاً لما تذكره المصادر الصحفية ، عاد بعض اللاجئين العائدين من المكسيك بالفعل الى قراهم الاصلية ولم يستوطنوا في تشاكاخ . وينبغي الاشارة الى أحد الجوانب الاخرى لمراكز التنمية ؛ فهي توفر فرصة لنقل الأراضي المملوكة للدولة الى السكان المحليين . ولا يزال المعهد الوطني للتحويل الزراعي ، وهو الوكالة المسؤولة ، يمنح سندات لتملك تلك الأراضي . وما تجدر الاشارة اليه أن نقص الأراضي كان أحد الأسباب الرئيسية للفقر الشديد الذي يعانيه كثير من السكان الاصليين ، مما يدفعهم الى الهجرة المؤقتة الى المزارع الكبرى ، أو الهجرة بصورة أكثر دواماً الى أجزاء جديدة من البلاد أو الخارج بحثاً عن أرض يزرعونها .

باء - اللاحئون

١ - اللاحئون في المكسيك

١٦٧- هذا موضوع يدور حوله نقاش كثير في الوقت الحالي . ففي آب/اغسطس قام المقرر الخاص بزيارة مخيمين صغيرين نسبيا . ويسمى احدهما باسو هوندو ويقع بالقرب من سيوداد كووهتيموك ، وهي المعبر البري الرئيسي الى غواتيمالا . ويسمى الآخر سانتاغو الى فرتيسي وهو يقع بالفعل داخل المكسيك بالقرب من زاوية الحدود المنحصرة بين شمال غربي هوهوتيناغو وتشياياس . وهو كذلك صغير للغاية ويضم نحو ١٥٠ شخصا اتوا من منطقة تربية حدا في هوهوتيناغو وفروا هاربين بعد المذابح التي وقعت في سان فرانسيسكو نينتون التي تقع بالقرب منهم .

١٦٨- وقد قضى المقرر الخاص بعض الوقت مع الاستاذ اريستيو خايمس نونز المسؤول عن شؤون اللاحئين في المنطقة بالنسبة عن المنظمة الحكومية المكسيكية لرعاية اللاحئين وهي اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاحئين . وفي اليوم التالي تحدث مع الأب خافبر من استيفمة سان كريستوبال دي لاس كاساس ، الذي كان قد قابله ايضا في العام الماضي وكان الاب خافير قد انتقد التقرير الماضي . لأنه لم يف مشاكل اللاحئين حقها كما انتقد ايضا كلا من الحكومة المكسيكية واللجنة المكسيكية لمساعدة اللاحئين . ونسرت الاستيفية في تموز/يوليه ١٩٨٤ وشقة طويلة تورد الانتقادات بالكامل .

١٦٩- والرأى الذى تكون لدى المقرر الخاص هو ان هذا النزاع لا يدخل في نطاق ولايته . وهو من اختصاص مفوضية الامم المتحدة لسؤون اللاحئين والحكومة المكسيكية . وعلى ذلك فان تعليقاته ستكون مقيدة الى حد ما .

١٧٠- وكان هناك في آذار/مارس ١٩٨٤ حوالي ٤٦٠٠٠ لاجئ من غواتيمالا الى المكسيك معترف بهم رسميا . ولا تشير المقارنة بالتعداد الذى احرى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، والذى تبين منه ان هناك نحو ٣٨٠٠٠ لاجئ ، الى حدوث تدفسي جديد . وقالت اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاحئين انه لم يفد لاجئون حدد في عام ١٩٨٤ وقد احرى التعداد فقط بطريقة اكثر منهجية (لس المقرر الخاص واثقا مما اذا كانت الاستيفية تقبل هذا) . وفي الواقع كان هناك المزيد من الغواتيمالين في المكسيك؛ فقد كانت توحدهم حركة على الدوام عبر الحدود كما يحدث مع هندوراس وقد عاد عدد من الاشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص في تشاكاح في هوهوتيناغو من قسرى ومستوطنات مكسيكية حيث وحدوا قدرا مصنعا من العمل ولم يكونوا لاجئين رسميين .

١٧١- وحتى وقت قريب كان اللاجئون يقيمون على نطاق واسع جدا في مخيمات على طول الحدود في ولاية تشاباس وغالبا ما يكونون بالقرب من تلك الحدود . وتتمثل السياسة حاليا في نقلهم الى ولاية كامبوتسي المكسيكية الواقعة الى الشمال (على خليج المكسيك) ومن المحتمل ايضا الى كينتانا رو . والمقرر الخاص يؤيد عملية النقل تأسدا ناما بشرط ان تتم بالموافقة الحرة للوائح . ومنذ بداية معيشتهم في المكسيك كانت هناك ادعاءات متكررة بأن الحش العوانمالي او الخفر المدني تدش غارات على المخيمات مما تسبب في تزل واصابة اسخاص ، ويقول الغواتيماليون ان المغاور تادرون على احاد الدعم السوتي والطبي في المخيمات او بدعم منها . وتنفي الحكومة المكسيكية ذلك بشدة . وبدون التعمق في تحليل اي من الادلة ، من الواضح ان هذا العامل المثير للاحتكاك ، الائم منذ فترة طويلة ، سخطفي اذا ما غادر اللاجئون منطقة الحدود . وفي كامبوتسي سيستقرون في كانا ساياب وفي سبتس وكلناهما تقع على مسافة كسره من الحدود الشمالية لغواتيمالا في اكثر اجزاء بتس بعدا وانلها سكانا . وان هذا النقل سؤدى الى الاتلال من احتمال وقوع الحوادث عبر الحدود انا كانت طبيعتها .

١٧٢- وهي على ذلك تتحول المشكلة الى مجرد مسألة موافقة اللاجئين . وهناك سكرى من أنه قد عرض على اللاجئين محرذ اختار بين الانتقال الى كامبوتسي او ولاية مكسيكية محاورة او العودة الى غواتيمالا وتم الاعراب عن شكوك فيما اذا كانت اتحت للاجئين او لزمائهم فرصة كافية لتقدير احتمالات نجاحهم في كامبوتسي . والنساء نلقات من انتقالهن مرة أخرى من أماكن اصحت الآن مألوفة . وألتيه اسئلة عن الصغط الواتع على اللاجئين .

١٧٣- ووضعت اللحنه المكسيكية لمساعدة اللاجئين ١١ نقطة مدئية تنظم مستقبل اللاجئين وموتفها من اعادة توطين اللاجئين . وهي طبيعتها خاليه من العيوب وتسل الموافقة على الاحتار الحر من جانب اللاجئين . وقد قام رئيسا جمعيتي الصليب الأحمر الوطنييس بالمكسيك وغواتيمالا مؤخرا بزارة حنف . لمناقشة مختلف المساكل مع مفوصبة الأمم المتحدة لسوء اللاجئين . ورئيس الصليب الأحمر الغواتيمالي السنبور خورخي توريو وهو أحد النائم من نظام اربنز في أوائل الخمسنيات ، وكان وزرا بالحكومة ومن الواضح ان له نفوذا حاليا في بلده . وتتمثل موقفه من عودة اللاجئين في ان أي اختار من هذا القبيل من جانبهم تتعن تناوله بالشرح الكامل وان يكون مصحوبا سحصانات ومساعدة من احل اعادة النوطين . وقد تم وضع مجموعة كاملة من المفترحات . وهناك تنصلبة غواتيماليه في كومتان وهي التي تمت معظم المساعدة حتى الآن .

١٧٤- ويصر الإلحاثون في باسو هوندو وال فريستي على التبول انهم لا يعرفون ماذا يحدث في غواتيمالا . وكانت تتاح فرصة للاجئين في باسو هوندو وللحدث مع مواطنيهم الذين يعبرون الى المكسيك لسراء احتياجاتهم ولكنهم يختارون ألا يفعلوا ذلك ، وهم لا يستمعون الى اذاعة غواتيمالا . وفي ال فريستي تبلى ان المشكلة هي أن كل شخص يتحدث بلغة التشوح ولذلك لا يفهم ما يقال في الاذاعة - ولم يوجد في اي الحالات من حدثهم عن الحالة في غواتيمالا كما انهم ليسوا على استعداد لكي يثقوا في اي شخص يفعل ذلك . وهذا الانعدام التام للمعلومات ليس من السهل تصديقه ولكنه يمكن ان يكون تدبيراً آمناً لتأجيل الاختار بين كاستسي أو أي مكان آخر في المكسيك والعودة الى غواتيمالا .

١٧٥- ولا يعرف الاستاذ المسؤول عن اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين سبباً عن المستوطنة الجديدة في تشاكاح أو عن السياسة الغواتيمالية تجاه اللاجئين العائدين وبدرك بعض اللاجئين أن اشخاصاً قد عادوا عبر الحدود . ولا يوجد دليل يذكر على ان محاولة متناسفة قد جرت حتى سهر آب/ اغسطس لشرح الخيارات لجميع اللاجئين .

١٧٦- وكان لأحد الأحداث تأثير كبير . ففي يوم ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٤ وفي حوالي الساعة ٣/٠٠ صباحاً هاجم بعض الرجال المدجحين بالسلاح مخيم اللاجئين في التشوباد يرو بالمكسيك القريب من الحدود ومن مركز التنمية الغواتيمالي في تشاكاخ وقد قتل ستة أشخاص ومات آخر فمما بعد واصيب آخرون . وفر الباقون الى مناطق أخرى في المكسيك ولكن المهاجرين بقوا في المنطقة حتى الساعة ٩/٣٠ صباحاً تقريبا . وكانوا يرتدون الزي المموه الذي يرتديه أفراد الجيش الغواتيمالي . وكان سدوم مع ذلك طاهراً أن الهجوم شن من الحانب المكسيكي للمخيم . وتم سحب الهجوم باعتباره عملاً وحشياً ارتكبه جنس غواتيمالا . وقد احرقت كل من حكومتي غواتيمالا والمكسيك تحقيقات . وقد رفضت حكومة غواتيمالا الرأي البائل بأن تمواتها اشترك في الهجوم . وذكر لي أن التقرير المكسيكي لا يلقى بمسؤولية الحادث على عاتق أحد ، ولكن المقرر الخاص لم ير الوثيقة نفسها ، وان كانت تنذر أن المعتدس كانوا يرتدون زياً رسمياً ، ولكنها تقول انه ينبغي لغواتيمالا أن تسعى الى معرفة من هو المذنب .

١٧٧- وقد ود المقرر الخاص بسدده ان يتحدث مع سكان المخيم ويبلغ عددهم نحو ٢٥٠٠٠ نسمة . وتالبه اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين أنهم متفرقون على نطاق واسع . وفي سان كرسوبال سمع مع ذلك بانهم يوجدون جميعاً في مكان يسمى لاغورنيا سان كارالمبو . وبدوا أن هذا مكان ليس من السهل بلوغه . ولا سيما في الموسم الممطر في آب/ اغسطس . وعلى أي حال لم يرههم . وهناك نقطة موضع نقاش وهي ما اذا كان يمكن مشاهدة موقع مخيم التشوباد يرو من برج المراة في تشاكاخ ام لا وهو البرج

الذي يشغله افراد من جيش غواتيمالا . ويعتقد الأب خافيير في سان كريستوبال ان من يتففي في اجد الموتعين برى الموقع الآخر . وقد تلقى المفزر الخاص منذ ذلك الحمن معلومات أخرى تنفي هذا القول . والمسألة مجرد حقتة بسيطة ولكن المفزر الخاص لا يستطيع القول أى الرواتبن هي الصحيحة .

١٧٨- انه حدث حلل ومما لاشك فيه أن أشخاصا قد قتلوا وأصيبوا . واذا بحث الموضوع من زاوية من يكسب اكثر بسن مثل هذا الهجوم وحدت حجج تشير الى كل من المغاوير والجيش الغواتيمالي . وهناك أيضا حجج قوية تشير الى عكس ذلك فى كل حالة . ولا يستطيع المفزر الخاص ان يقول من الذى تام به . واذا أجرى تحقيق كامل فببغى ان يجمع الادلة فى كلا البلدين وسيلزم له المزيد من الوقت والاجتهاد .

٢- اللاجئون فى هند وراس

١٧٩- لم يكن من الممكن زيارة مخيم الباريسو ، فى محافظة كوبان الواقعة فى شمال شرقي البلاد . فالمخيم يقع فى منطقة نائية ولم يكن هناك وقت كاف للوصول اليه . بيد ان المفزر الخاص بشعر بالبالغ الامتنان لرئيس ادارة الهجرة فى كوبان روبناس ، وموظفه لتقد منهم جميع المعلومات المتوفرة لديهم .

١٨٠- وما سرح مواطنو غواتيمالا يعسرون الحدود لسنوات عديدة للاشتراك فى جنى محاصيل مثل التبغ ، فى كوبان . وعندما اندلعت اعمال العنف ، فى الستينات فى سري غواتيمالا تمرت بعض الاسر المهاجرة البقاء فى هند وراس . وهم مستوطنون الآن ولا يتمتعون بمركز اللاجئ .

١٨١- الا ان مواطني غواتيمالا بدأوا ، فى سنة ١٩٨١ ، فى دخول هند وراس كلاجئين من النزاع فى غواتيمالا . وقد وصلوا اليها على شكل مجموعات اسرية وسعوا الى اللجوء فى عدة ترى صغيرة بالترب من الحدود . وتامت سلطات هند وراس بجمعهم من هذه الترى ، ووفرت لهم مخيمي ال تنسورو والباريسو . ومنحوا ايضا مركز اللاجئ واصبحوا فى نطاق اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئ . وتوحد لدى ادارة الهجرة فى هند وراس قائمة تضم ٥٨٦ اسما ، تنسب الى مجموعات اسرية وتوضح الترى التى اكتسفت بها كل اسرة فى هند وراس . ونقحت هذه القائمة بعد ان غادر بعض اللاجئيين هند وراس . وام تضاف اسما اخرى لمدة عامين تقريبا ، وربما يكون آخرون قد عادوا الى غواتيمالا .

١٨٢- ووفرت حكومة هند وراس للاجئيين فى ال باريسو ارضا بفلحونها حاليا . وهم منتجون للغاية بحبث يوفرون الطعام لغيرهم من اللاجئيين . ولا تفرض حكومة هند وراس أو حكومة غواتيمالا اية تمود تحول دون عودتهم الى غواتيمالا اذا رغبوا فى ذلك . وقد عاد

البحص منهم ، كما ان تلبس آحرين سافروا الى بلدان اخرى . ولما كان المرور الخاص غير تادر ، في هذه الزيارة على التكلم مع اللاحثيين انفسهم في المخيم ، فانه لا يستطيع الانلاغ عن رغباتهم او نواياهم .

٣ - اللاحثون في بلير

١٨٣- قام المتر الخاص ، بمساعدة ومشورة من السلطات المختصة ، بزيارة تربستي سان لازارو واوغست باين ريدج في الجانب الخرى من مقاطعة اورانج ووك ، بالتقرب من الحدود العكسبكية والعاصمة بلومبان وبنك فسخودل كارص في مقاطعة كاسو ؛ وتقع هذه المدينة على الحدود في منطقة الحصور الى غواتيمالا . والواقع ان ارشنة بينك فيخو الكاثوليكية تشمل بلدة كويداد ملكور دى منكوس في محافظة ال بهتين التابعة لنيكاراغوا بقراها ونحوها العديدة . والحدود غير مغلقة في الوقت الحالى .

١٨٤- ولبس مشكاه من يسمون " اجانب " في بلير بمشكلة جديدة . فقد وفدوا من دول مختلفة ، ولكن بغلب ان يكونوا من بلدان متاخمة . وعلى الرغم من ان بعضهم قد سبوا مشاكل ، فان حكومة بلير اتخذت موقفا اجابيا ازاهم . فقد وفرت برامج المساعدة لفترة ما ، بالاشتراك مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك لمساعدة اللاجئين من السلفادور . وتنظر الحكومة حاليا في ان نسحب مركز الاجي على اشخاص ممن جنسيات اخرى ، بما في ذلك المنتمون الى غواتيمالا . وتحققا لهذه الغاية اعلن عفو عام في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، عن جميع الاحانب الذين بقيمون في بلير بطرقتة غير شرعية اعتبارا من ١ أيار / مايو ١٩٨٤ ، وذلك اذا سجلوا انفسهم في احد مراكز الشرطة المحلية في موعد غايته ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٤ . ولان المعروض واحدة من شهادتين : ترخيص مؤتمت بالاتامة في بلير بالاضافة الى اهلية طلب الحصول على مركز المقيم الدائم في بلير بعد سنة واحدة ؛ او ترخيص بالاتامة في بلير بصفة لاجئ .

١٨٥- ولا تزال عملية تطوير هذه السياسة مسنمة ، وقد ناقشها المتر الخاص مع وزير الداخلية وممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي كان اخيرا في بعثة السي بلير . يخرج معظمها عن نطاق ولاية المتر الخاص ، ولكنه يود ان يسجل انه بجبرى اعداد الاجراءات اللازمة لمساعدة مواطني غواتيمالا في بلير . ويقول بعضهم انهم هربوا من الظروف التعمسة في غواتيمالا . وعبر آخرون الحدود لأسباب اقتصادية أو أسربية . وربما يكون لآخرين اهمية بوجه خاص في منطقة توليد والجنوبية الغربية . وقد تحدث المتر الخاص مع شخص من تلك المنطقة وهو ينتمي الى الكيكتشي ومولود في بلير فأعرب عن اعتقاده بوجود " بضع مئات " من الاهالي الاصليين ، ومعظمه ايضا من الكيكتشي

في المنطقة التي بقيت بها . وكان بعضهم من المهاجرين الذين يبحثون عن أرض لهم تكن متوفرة لهم في ال بيتس ؛ وكان آخرون غير راضين عن محاولات سلطات غواتيمالا لإعادة توطينهم في محتمعات أكبر ، في إطار مشاريع لحنة التعمير الوطنية ، حيث توفر الأرض والمرافق والمشورة ولكن على أساس الانتقال من أراضيهم التي اعتادوا الفلاحة فيها . وليس من السهل تحديد الفارق بين اللاجئين لأسباب اقتصادية والاجئين لأسباب سياسية .

١٨٦- ويرد في الفقرتين ٤٢ و٤١ والفقراء ٨٠ الى ٨٢ بيان ببعض الاحداث التي دفعت بعض الاسر من غواتيمالا الى الرحيل الى بليرز ، وهذه روايات لم يتم التحقق منها بسؤال سلطات غواتيمالا لأسباب واضحة ، وسبعود اليها المقرر الخاص في تقريره النهائي . إلا ان لبعض الاحصاءات أهمية حيث أنها توضح مدى المشكلة في بليزر . وبموجب العفو العام لسنة ١٩٨٤ ، سجل ٦٤٧ ٨ شخصا انفسهم حتى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٤ . وكان من بينهم ٨٤٨ ٤ شخصا من غواتيمالا (ولا تشمل هذه الارشام اللاجئين من السلفادور المعترف بهم رسميا) .

١٨٧- وينبغي اضافة أمرين : الاول ، انه يوجد مواطنون من غواتيمالا اقاموا في بليرز امدة عتد أو نحو ذلك وكان يمكن لهم ان يصبحوا مواطنين ولكنهم لم يفعلوا ذلك لسبب أو لآخر ، وهم يبلغون الشرطة عن انفسهم بانتظام الا انهم لا يعانون اي متاعب فما عدا حالة البطالة العامة . الثاني ، ان النزاع الدولي بشأن السيادة على بليزر مسألة دقيقة . وتشير جميع الدلائل الى ان جميع الاطراف المعنية تفكر فيها تفكيرا بناء ؛ ولكنها تظل عاملا ينبغي النظر فيه ، ولا سيما من جانب اهالي غواتيمالا الذين يعيشون في بليرز .

١٨٨- والاحصاءات المتعلقة بمواطني غواتيمالا الذين سجلوا انفسهم بموجب العفو العام حسب المنطقة هي كما يلي :

٣٤٨	بليرز ، (المنطقة الشريفة الوسطى)
٢٠١٢	كايو (المنطقة الغربية الوسطى)
٥٧٣	كوروزال (الشمال)
٩٠٣	اورانج ووك (الشمال الغربي)
٢١٣	ستان كريك (الجنوب الشرقي)
٧٩٩	توليدو (الجنوب الغربي)
<u>٤٨٤٨</u>	

١٨٩ - وكانت هناك فكرة عامة تخللت ما تاله اللاجئون باستثناءات قليلة فقد غادروا غوانيمالا ، من بيتين بصفة رئيسية ، خلال فترة تمتد من اواخر السبعينات الى اوائل الثمانينات بسبب الخوف والعنف . وذكر الملمون بالحالة الراهنة ان الامور في العام الماضي كانت افضل واهداً في شرق بيتين ولكن ليس في الغرب . ومن الواضح ان الاهالي يحبرون الحدود ويعاودون العبور الى الاتجاه الآخر ، وكثيرا ما يفعل ذلك القس ومساعدته في سنك فيبحو مرارا أثناء تأدية واحيانهما الديانة . وذكرت احدي اسر اللاجئين انها تعتقد ان نحتها القديم في بيس ، ونحوها أخرى ، تم دمرت تماما ؛ وهذا ليس صحيحا كما ابلغ مساعد القس المقرر الخاص من واقع خبرته الشخصية . والباعث على اليقظة في بلير هو ان كل شيء هادئ هنا ، ان تتوفر لديهم مساكن وعمل مؤتمت على الأمل ، وشرعية المركز في ظل الحفو العام .

رابعاً - النتائج والتوصيات

١٩٠ - وأمضى المقرر الخاص في زيارته الثالثة لغواتيمالا ، قرابة أربعة أيام كاملة فيها كانت زاخرة بالأنشطة . هذا بالإضافة الى ١١ أو ١٢ يوماً غيرها أمضاها هناك في السنة الماضية ومع أن هناك من قد يظن أن هذه الفترة وجيزة لفهم تاريخ البلد وطابعه ومؤسساته والعناصر الأخرى التي تتلاحم لتكوّن غواتيمالا ، غير أن من حسن الحظ أنه قد أتاحت له فرصة احراء العديد من المناقشات خارج البلد مع أشخاص يهتمون اهتماما بالغاً بقضايا ذلك البلد . وكانت قد أرسلت اليه مواد مكتوبة من عدد كبير من المصادر كما تسنى له أن شاهد أفلاماً وأشرطة فيديو . واقتضت منه ولايته أن يقدم تقريراً عن الحالة على أساس زيارته الشخصية ومصادر أخرى موثوق بها .

١٩١ - وقد تعتبر الغزوات السابقة مجرد مجموعة من الملاحظات بشأن مواضيع معينة . ولذلك لابد من التشديد على أنها ترد في الاطار الأعم الذي يجمع كل مصادر المعرفة المتوفرة للمقرر الخاص عن غواتيمالا . وهي تعالج الأمور التي تبدوا أساسية بالنسبة الى الحالة الراهنة لحقوق الانسان في البلد ، وهي أمور اختارها آخرون أيضاً للتعليق عليها . ويدرك المقرر الخاص الخلفية التي يتعين النظر من خلالها الى هذه الأمور ، ويعتقد أنها تمثل تصوراً أو توضيحاً معقولين للقضايا . ومن ميزاتنا أنها تعكس آراء ، تم جمعها أثناء المقابلات الشخصية ، لعدد كبير من الناس هم : أهم أعضاء الحكومة والكنيسة ، وأعضاء السلك القضائي وغيرهم من الذين يضطلعون بمسؤوليات كبرى في الدولة ؛ والممثلون الدبلوماسيون لعدد من البلدان ؛ والقادة العسكريون وغيرهم من الضباط في المقاطعات ؛ ورؤساء البلديات ونوابهم ؛ وشريحة عريضة من شعب غواتيمالا ، في العاصمة وفي المسدن والقرى (أنظر الخريطة في التذييل الثاني) ، في كامل أنحاء غرب البلد وشماله وفي البلدان المجاورين ؛ وكذلك مقابلات مع منتقدي النظام القائم والحالة الراهنة . ومع أن طبيعته دور المقرر الخاص ماعد يؤدي حتماً الى احياءات بالسطحية ، فقد حاول ان يحدد بكل دقة حقوق الانسان التي تتطلب الاهتمام واطهار ما يحرى هناك عن طريق ادلة مباشرة تم جمعها على الطبيعة .

١٩٢ - وطلبه يوصي المقرر الخاص بما يلي :

(أ) أن يقدم كل تأييد ممكن لعلمية العودة الى انتخاب الحكومة بصورة ديمقراطية وينبغي وضع أحكام الدستور الجديد بحيث يضمن كل حقوق الانسان الواردة في العهد بين الدوليين . وطلب الجمعية التأسيسية أن تنظر في الطريقة التي يمكن أن تساعد بها في الاعداد للانتخابات القادمة بحيث يمكن لأكثر عدد ممكن من الآراء السياسية أن تكون ممثلة في الأحزاب التي تخوض المعركة الانتخابية ؛

(ب) أن يضمن الدستور ، وهذا أمر مفيد ، أن تكون مراكز السلطة والمسؤولية على كل مستويات الحكومة المركزية والمحلية ، بما في ذلك دور تنسيق الوكالات الحكومية في أيدي المدنيين . كما ينبغي أن يرسخ مبدأ استقلال السلطة القضائية ؛

(ج) ان العنف وحالات الاختفاء تمثل جانبا يبعث على القزع من جوانب الحالة الراهنة . ومع أنها تس مجموعة كبيرة منوعة من الناس الا أن أعضاء الأحزاب السياسية وأساتذة وطلاب الجامعات ، وخاصة بجامعة سان كارلوس ، والنقابيين هم من أبرز ضحاياها وبغض النظر عن قد يكون مسؤولا عنها فانها تنطوي على أشكال عديدة من انتهاكات حقوق الانسان . وينبغي أن تسعى الحكومة ، على سبيل الاستدجال ، الى منع وقوع هـذا الحوادث ، ومحاكمة الأشخاص الذين قاموا في الماضي بارتكاب أعمال من هذا القبيل . ولو كانت الاحصاءات متوفرة عن الجرائم المرتكبة ، ومدى النجاح في الكشف عن الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها وعن أنشطة المحاكم في معالجة هذه الجرائم ، لسهل وضع هـذا القضية في منظورها الصحيح ، وينبغي على وجه الخصوص ، اعتبار تقديم تفاصيل عن مصير ال ٥٨٤ شخص الذين تم اعتقالهم أصلا بموجب نظام المحاكم الخاصة قضية لا اختبار حدية الحكومة في معالجة حالات الاختفاء ، والقضية الثانية هي ضرورة توضيح ما حصل للـ ١١٢ شخصا (اذا كان ذلك هو الرقم الصحيح) الذين قد تكون الشرطة تحتجزهم بصورة غير قانونية ؛

(د) هناك حاجة ملحة الى تحسين الجو الذي يتميز بالعنف اذا أريد اقناع عدد أكبر من الأحزاب السياسية بالاشتراك في الانتخابات القادمة ؛

(هـ) أن يحظى البرنامج الانمائي بكل تشجيع ممكن . بيد أنه ينبغي أن تتاح للناس حرية الاختيار بين الاقامة في مراكز التنمية أو عدم الاقامة فيها ؛ وأن تأخذ طبيعـة التنمية الريفية في الاعتبار الكامل رغبات المجتمع المحلي المعني (وهذه هي السياسة المتبعة بالفعل) ؛

(و) أن يستمر توزيع سندات ملكية الأراضي ، وأن تقدم المساعدة التقنية لتحسين السكان الريفيين من الارتقاء الى ما فوق مستويات الكفاف في الزراعة . وينبغي الاستمرار في تشجيع الأشكال الأخرى للعمالة في المناطق الريفية ؛

(ز) أن يتم رفع مستويات المعيشة والسكن والتسهيلات المقدمة للعمـال المهاجرين وتطبيقها على نحو صحيح . وهذا اجراء مقترح من قبل الحكومة وينبغي أن يحظى بالتأييد ؛

(ح) أن يعطى النشاط النقابي بالتشجيع وأن يمنح الاعتراف الواجب به بوصفه مساهمة قيّمة في حرية المجتمع ؛

(ط) أن يشرح ، على وجه الاستعجال في شكل من الأشكال التحقيق فسي إجراءات حدوث انتهاكات لحقوق الانسان . والفروض أن يكون هذا من وظائف لجنة السلم التي أنشئت في وقت سابق من عام ١٩٨٤ ، وضت عضويتها أشخاصا مرموقين أسندت اليهم مهام واسعة النطاق ترمي الى تشجيع السلم والحرية في غواتيمالا ، غير أنه نظرا الى أن هذه اللحنة لم تتمكن من العمل على الاطلاق ، فانه ينبغي اما احياؤها من جديد أو انشاء أى نظام آخر يحل محلها . ولن تكون الحكومة مدقة في تدميرها من الفكرة السيئة التي يحطها المجتمع الدولي عن البلد ، اذا لم تبتذل أى جهد ملائم للتحقيق في الاتهامات الكثيرة الصادرة ضدها في الخارج أولم تتخذ خطوات لمعالجة أية اساءات تكتشف، بهسذه الطريقة ؛

(ى) أن يزود اللاجئون في كل البلدان المحيطة بغواتيمالا ، وبالأخص فسي المكسيك ، بمعلومات كاملة وجديرة بالثقة عن الحالة في غواتيمالا على أساس مستمر ، ان سيمكنهم ذلك من أن يقرروا بحرية ما اذا كانوا يرغبون في العودة الى البلد .

١٩٣ - ان التسلسل الذي ترد فيه هذه التوصيات ليس ترتيبيا لها حسب الأهمية . فكل واحدة منها تتعلق بمجموعة هامة من حقوق الانسان ، مع أن الحق في الحياة هو أبسط هذه الحقوق كلها .

التذييل الأول

لجنة حقوق الانسان - الدورة الأربعون

القرار ٥٣/١٩٨٤

حالة حقوق الانسان في غواتيمالا

ان لجنة حقوق الانسان ،

ان تسترشد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

وان تشير الى قرارها ٣٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ الذي يقضي بتعيين مقرر خاص للجنة ،

وان تحيط علما بقرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي تم الاعراب فيه عن بالغ القلق ازاء الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الانسان في غواتيمالا ،

وان تضع في اعتبارها قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ١٢/١٩٨٣ المؤرخ في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ الذي تعترف فيه اللجنة الفرعية بأمر منها وجود نزاع مسلح ذي طابع فير دولي في غواتيمالا ، ناشئ عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية لها طبيعة هيكلية ،

وان ترحب بتعاون حكومة غواتيمالا مع المقرر الخاص في اضطراره بولايته ، وقد درست بعناية تقرير المقرر الخاص والمعلومات الأخرى الموثوقة التي تكشف عن أن قطائع قد ارتكبت في غواتيمالا تتعدى أبسط مفهوم لحقوق الانسان الأساسية ،

وان ترحب برفع حالة الحصار والغاء المحاكم الخاصة وتشجع حكومة غواتيمالا على أن تتخذ مزيدا من المبادرات التي تستهدف اصلاح بغية تحسين حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

وأن يثير جزءها استمرار العنف السياسي في بعض المناطق ، وأبرزها مدينسة غواتيمالا ، وموجة القتل والاختطاف الجديدة منذ شهر آب/أغسطس ١٩٨٣ ،

١ - تشكر المقرر الخاص على تقريره الذي يكشف عن معاناة شعب غواتيمالا بسبب انتهاكات حقوق الانسان ، وتحيط علما بتوصياته الى اللجنة التي تكمل توصياته السابقة في التقرير المؤقت المقدم الى الجمعية العامة ؛

٢ - تعرب عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الانسان في غواتيمالا ، وخاصة العنف المستخدم ضد غير المحاربين ، والقمع الواسع النطاق وتشريد الأعداد الكبيرة من السكان الريفيين والأصليين ، وحوادث الاختفاء والقتل ، التي ذكر سر أخيرا أنها ازدادت ، ولا سيما في المناطق الحضرية ؛

٣ - تحث حكومة غواتيمالا على اتخاذ تدابير فعالة لضمان التزام كل سلطاتها ووكالاتها ، بما في ذلك قوات الأمن فيها ، باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية احتراما كاملا ؛

٤ - ترجو من حكومة غواتيمالا أن تمكن كل الأشخاص الذين أدينوا في ظل نظام المحاكم الخاصة من أن يحاكموا مجددا وأن تسن ، اذا اقتضى الأمر ، تشريعا جديدا يقضي باجراء محاكمة جديدة وفقا للاجراءات القانونية العادية ؛

٥ - تحث السلطات المختصة في غواتيمالا على تهيئة الظروف اللازمة لتكسين السلطة القضائية من اعلاء حكم القانون من خلال محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب في ذلك البلد ومعاقتهم على وجه السرعة وبصورة فعالة ؛

٦ - تطلب الى حكومة غواتيمالا أن تسمح بانشاء هيئة نزيهة موثوق بهـــــا وأن تمكنها من التحقيق الدقيق في الادعاءات المتعلقة بحالات انتهاكات حقوق الانسان ؛

٧ - تطلب الى حكومة غواتيمالا أن تمتنع عن تشريد السكان الريفيين والأصليين بالقوة وعن ممارسة اشراك الناس قسرا في الدوريات المدنية ، مما يقضي الى انتهاكات لحقوق الانسان ؛

٨ - تكرر مناشدة جميع الأطراف المعنية في غواتيمالا أن تضمن تطبيق القواعد ذات الصلة من القانون الانساني الدولي المنطبق في حالة النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي من أجل حماية السكان المدنيين ، وأن تسعى الى انهاء كل أعمال العنف ؛

٩ - ترجو من حكومة غواتيمالا استقصاء وتوضيح مصير الأشخاص الذين اختفوا ولم يعرف ما لهم بعد ، بما في ذلك الأشخاص الذين اعتقلوا بتهمة تدخل في نطاق ولا سلطة المحاكم الخاصة ؛

١٠ - تكرر مناشدة حكومة غواتيمالا أن تسمح للمنظمات الانسانية الدولية بتقديم المساعدة في استقصاء ما ل الأشخاص الذين اختفوا بغية اعلام ذويهم بأماكن وجودهم ، وزيارة المعتقلين والمسجونين ، وأن تسمح لها بتقديم المساعدة الى السكان المدنيين في مناطق النزاع ؛

١١ - تطالب الحكومات بالامتناع عن تزويد غواتيمالا بالأسلحة وغيرها من ضروب المساعدة العسكرية مادامت هناك تقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في هذا البلد ؛

١٢ - تحت حكومة غواتيمالا على أن تلتزم بأمانة بالجدول الزمني المحدد لعودة الديمقراطية ، وتلاحظ صدور الدعوة لاجراء انتخابات دستورية في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ تمهيدا لانتخاب جمعية تأسيسية في شهر تموز/يوليه ١٩٨٤ وتشكيل حكومة دستورية جديدة في موعد فائته تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وتحثها على أن تضمن اشتراك كل القوى السياسية بحرية في هذه الانتخابات في جو خال من الاكراه والارهاب ؛

١٣ - تقرر تحديد ولاية المقرر الخاص سنة أخرى ؛

١٤ - ترجو من المقرر الخاص أن يقدم تقريرا عن التطورات اللاحقة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا ، مراعي فيها ما يستجد من تطورات فيما يتصل بالتوصيات الواردة في تقاريره وكذلك المعلومات المستقاة من مصادر أخرى موثوقة ، وأن يقدم تقريرا مؤقتا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وتقريرا نهائيا الى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين ؛

١٥ - تدعو حكومة غواتيمالا والأطراف الأخرى المعنية الى التعاون تماما مع المقرر الخاص للجنة ؛

١٦ - ترجو من الأمين العام أن يوفر للمقرر الخاص كل ما يلزم من مساعدة ؛

١٧ - تقرر مواصلة النظر في مسألة حقوق الانسان وحرياته الأساسية في غواتيمالا في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة ٥٨

١٤ آذار/مارس ١٩٨٤

التذييل الثاني

خريطة تبين تنقلات المقرر الخاص في غواتيمالا

